



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - آذار / مارس

2024



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير – آذار / مارس
2024

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغانى

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الأول من عام 2024.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويخصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة. ويستعرض **الجزء الرابع** التطورات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات المتعلقة بتغير المناخ، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغانى



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
11	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
11	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
12	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
12	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
12	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
16	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
18	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
18	- أسعار الغازولين الممتاز
20	- أسعار زيت الغاز
21	- أسعار زيت الوقود
21	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2024
21	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
21	الإمدادات النفطية العالمية
23	- إمدادات دول أوبك
23	- إمدادات دول خارج أوبك
27	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
30	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
31	الطلب العالمي على النفط
33	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
34	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
37	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
37	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
39	- المخزون التجاري العالمي
39	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
40	- المخزون الاستراتيجي
40	- إجمالي المخزون العالمي
42	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
42	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيو سياسية)
42	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
43	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
43	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
43	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
46	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
47	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
49	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
55	ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة
60	رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل
64	خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
64	1. تأكيد مجموعة دول أوبك+ على الاستمرار في الحفاظ على استقرار السوق النفطية
64	2. تمديد العديد من دول أوبك+ لتخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية بالربع الثاني 2024
67	3. استحواذ أربع دول على الجزء الأكبر من النمو في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية على المدى القريب
71	سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ
71	1. حوار الطاقة رفيع المستوى بين منظمة أوبك ورئاسة مؤتمر تغير المناخ (COP29)
73	2. موسم الأعاصير القوي المتوقع يمثل خطراً على صناعة النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية
77	3. ارتفاع منسوب مياه البحار قد يعطل شحنات النفط الخام
78	سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
78	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
79	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
80	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
81	ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
81	1. أسعار النفط الخام
82	2. الإمدادات النفطية العالمية
82	3. الطلب العالمي على النفط



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
9	الشكل (1) التطور الشهري في معدلات التضخم العالمي خلال الفترة (2018-2024)
11	الشكل (2) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
13	الشكل (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
15	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
16	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
20	الشكل (6) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
22	الشكل (7) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
24	الشكل (8) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
27	الشكل (9) التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية
28	الشكل (10) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
29	الشكل (11) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مريح
30	الشكل (12) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
31	الشكل (13) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
32	الشكل (14) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
39	الشكل (15) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
41	الشكل (16) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
50	الشكل (17) صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا
51	الشكل (18) انعكاسات التوترات الجيوسياسية على صناعة تكرير النفط الروسية
53	الشكل (19) معدل التشغيل الأسبوعي لمصافي التكرير الأمريكية
54	الشكل (20) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
56	الشكل (21) الإضافات السنوية لقدرة الطاقة المركبة
58	الشكل (22) تتبع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28): مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030
61	الشكل (23) الاستثمارات العالمية المطلوبة لتطوير المشروعات المعلنة التي تغطي سلسلة قيمة الهيدروجين حتى عام 2030
62	الشكل (24) الاستثمارات المطلوبة لتمويل إنتاج الهيدروجين النظيف في الاقتصادات النامية والناشئة حتى عام 2030
62	الشكل (25) الإنتاج العالمي من الهيدروجين النظيف وفقاً للتوقعات المختلفة

رقم الصفحة	"تابع" قائمة الأشكال
69	الشكل (26) الإنتاج الشهري من النفط الخام في غيانا، (ديسمبر 2019 - ديسمبر 2025)
70	الشكل (27) معدل التغير السنوي في إنتاج بعض دول خارج أوبك من النفط الخام
73	الشكل (28) تأثير اضطرابات الطقس على الإنتاج الشهري من النفط الخام الأمريكي
75	الشكل (29) مراكز تكرير النفط في بعض ولايات ساحل الخليج الأمريكي
76	الشكل (30) تأثير اضطرابات الطقس على الإنتاج الشهري من الغاز المسوق الأمريكي
79	الشكل (31) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصدراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك
80	الشكل (32) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك

رقم الصفحة	قائمة الجداول
10	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
13	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
19	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
22	الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
29	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
32	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
34	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
36	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
41	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
45	الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
46	الجدول (11) تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
54	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
66	الجدول (13) إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الربع الثاني 2024
67	الجدول (14) خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان
78	الجدول (15) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي نمواً مطرداً خلال الربع الأول من عام 2024، تزامناً مع قوة أسواق العمل بدعم رئيسي من الانفاق الحكومي والاستهلاكي الأكبر من المتوقع، وتراجع معدلات التضخم التي اقتربت من معدلاتها المستهدفة، مع توجه البنوك المركزية نحو تيسير السياسات النقدية في العديد من الاقتصادات. في حين كان لضعف نمو الإنتاجية، وتراجع الدعم المالي، وزيادة تباعد الجغرافيا الاقتصادية¹، انعكاساً سلبياً على أداء الاقتصادات العالمية التي شهدت نمواً غير متكافئ، في ظل اختلاف مواقف سياسات المالية العامة.

وفي هذا السياق، شهد أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الأول 2024 نمواً أقل من المتوقع بلغ معدلته 0.4% على أساس فصلي و1.6% على أساس سنوي، حيث تلقى دعماً رئيسياً من الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي (رغم تراجع النسبة مقارنة بالربع السابق)، فضلاً عن ارتفاع الاستثمار السكني، بينما تسبب ارتفاع الواردات وانخفاض المخزونات في تقليص إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. أما الاقتصاد الصيني فقد حقق نمواً بوتيرة أكبر من المتوقع بلغت 1.6% على أساس فصلي و5.3% على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع الإنتاج والنشاط في قطاعات التصنيع والخدمات الرئيسية، حيث استمرت العديد من أنشطة الاقتصاد في التعافي خلال الربع الأول من عام 2024، بعد أشهر عديدة من النمو المنخفض، بما في ذلك التجارة الخارجية وإنتاج القيمة المضافة للشركات الأجنبية والخاصة. وحقق اقتصاد منطقة اليورو ارتفاعاً بمعدل بلغ نحو 0.3% على أساس فصلي، و0.5% على أساس سنوي، بدعم رئيسي من عودة نمو الاقتصاد الألماني والتوسع القوي في أداء الاقتصاد الإسباني، مع انتعاش النشاط الصناعي بفضل تحسن الطلب الخارجي، إلى جانب معدلات التضخم المعتدلة نسبياً ومستويات البطالة المنخفضة.

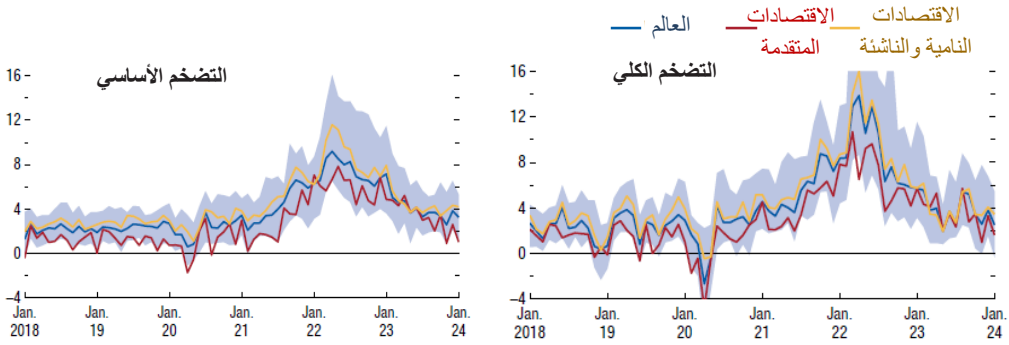
هذا وقد تراجعت معدلات التضخم العالمي، مقترية من المتوسط المسجل لكل من التضخم الكلي والتضخم الأساسي قبل جائحة كورونا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تلاشي صدمات الأسعار— لا سيما أسعار الطاقة التي انخفضت بشكل أسرع من المتوقع من الذروة التي بلغت في عام 2022،

¹ يعكس في الأساس التحول عن النظام الاقتصادي المترابط نحو مشهد أكثر انقساماً حيث تعطي الدول الأولوية لمصالحها الخاصة على التعاون والتكامل الأوسع. ويمكن أن يظهر التباعد بطرق مختلفة، مثل تشكيل الكتلات الاقتصادية الإقليمية، والحوافز التجارية، والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول أو مجموعات الدول ضد بعضها البعض.

ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام من خارج منظمة أوبك، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي – لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ارتفاع صادرات النفط الروسي على خلفية قيام روسيا بتوسيع أسطول ناقلات النفط وإنشاء تأمين بحري خاص بها، مما ساهم في إضافة المزيد إلى إمدادات الطاقة العالمية. وبشكل عام، من المتوقع انخفاض المتوسط السنوي للتضخم الكلي من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم التي حددتها في وقت أقرب من الاقتصادات النامية والناشئة، كما يوضح الشكل (1).

الشكل (1)

التطور الشهري في معدلات التضخم العالمي خلال الفترة (2018 – 2024)، (%)



* التضخم الأساسي يقيس ارتفاع أسعار جميع السلع باستثناء أسعار الغذاء والطاقة التي تتأثر بصدمات الإمدادات المؤقتة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024.

واستمراراً لسعي مجموعة أوبك+ نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، قامت العديد من دول أوبك+ في بداية شهر مارس 2024 بالإعلان عن تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغ إجماليها حوالي 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية النصف الأول من عام 2024، وهي بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي تم الإعلان عنها مسبقاً في أبريل 2023 وتم تمديدها لاحقاً حتى نهاية عام 2024، وسيتم بعد ذلك إعادة التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق النفطية.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2024، إلى أن المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتوازن في الوقت الراهن. فعلى جانب



التطورات السلبية، قد ترتفع توقعات أسعار الفائدة وتنخفض أسعار الأصول نتيجة لأي زيادات جديدة في الأسعار تنجم عن التوترات الجيوسياسية، كما أن تباين وتيرة تباطؤ معدل التضخم بين الاقتصادات الرئيسية يمكن أن يسبب تحركات في أسعار العملات تفرض بدورها ضغوطاً على القطاعات المالية. وفي الصين، بدون مواجهة شاملة لأوضاع قطاع العقارات الذي يعاني من مشكلات، قد يتعثر النمو، فيلحق الضرر بالشركاء التجاريين. وفي ظل ارتفاع الدين الحكومي في كثير من الاقتصادات العالمية، فإن العودة إلى زيادة الضرائب وتخفيض النفقات يمكن أن تضعف الأنشطة الاقتصادية، وتؤدي إلى تراجع الثقة، وإضعاف الدعم لعمليات الإصلاح والإنفاق الذي يهدف إلى الحد من مخاطر تغير المناخ. وتنبأين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بمعدل 3.2%، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التقديرات السابقة البالغة 3.1%. كما تشير التوقعات إلى استقرار معدل نمو الاقتصاد العالمي عند 3.2% في عام 2025، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق، كما يوضح الجدول (1) والشكل (2).

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2024-2025)، (%)

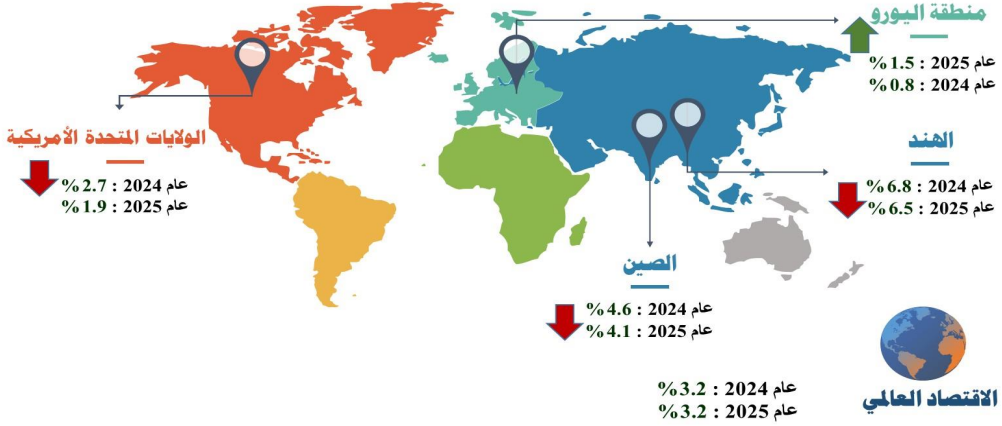
التغير في التقديرات والتوقعات الأولية	التقديرات والتوقعات الأولية يناير 2024		التقديرات والتوقعات الأولية أبريل 2024		
	2025	2024	2025	2024	
–	0.1	3.2	3.1	3.2	العالم
–	0.2	1.8	1.5	1.8	الاقتصادات المتقدمة
0.2	0.6	1.7	2.1	1.9	الولايات المتحدة
(0.2)	(0.1)	1.7	0.9	1.5	منطقة اليورو
(0.1)	(0.1)	1.6	0.6	1.5	المملكة المتحدة
0.2	–	0.8	0.9	1.0	اليابان
–	–	4.1	4.6	4.1	الصين
–	0.3	6.5	6.5	6.5	الهند
0.2	0.5	1.9	1.7	2.1	البرازيل
0.7	0.6	1.1	2.6	1.8	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2024 - 2025)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجندات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2024 بمعدل 1.7% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.5%، ويعكس الارتفاع في التوقعات إلى حد كبير صلابة الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 2.7% وهو مستوى أعلى بشكل ملحوظ من التوقعات السابقة البالغة 2.1%. مما حد من الأثر السلبي لتوقع تراجع معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.8% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 0.9% بسبب ضعف الاقتصاد الألماني - الأكبر في المنطقة. بينما يتوقع استقرار معدل نمو اليابان عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغة 0.9%، ويتوقع تراجع معدل نمو المملكة المتحدة إلى 0.5%، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث استقرت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2024 عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغة 4.6%، مع استمرار ضعف قطاع العقارات. وتم رفع التوقعات في الهند بمعدل 0.3% انعكاساً لقوة الطلب المحلي، وبمعدل 0.5% في البرازيل بفضل ارتفاع الاستهلاك في ظل التحفيز المالي. أما الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 3.2% في عام 2024 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 2.6%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستثمار والاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور في سوق العمل.



ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً شهرياً متواصلاً خلال الربع الأول من عام 2024، بدعم من تراجع المضاربات في بيع العقود الآجلة، والتوترات الجيوسياسية المستمرة والمخاطر المتزايدة في شرق أوروبا عقب استهداف البنية التحتية النفطية في بحر البلطيق، وانقطاع الإمدادات في مناطق مختلفة في ظل إعلان حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة النفطي الليبي وتوقف كمية كبيرة من الإنتاج في ولاية داكوتا الشمالية الأمريكية بسبب اضطرابات الطقس، فضلاً عن ارتفاع هوامش تكرير النفط – لا سيما في آسيا وساحل الخليج الأمريكي، والانخفاض الملحوظ في مخزونات النفط الأمريكية خلال شهر يناير 2024، واضطرابات التدفقات التجارية. كما تلقت الأسعار دعماً من التفاؤل المحيط بنمو الاقتصاد العالمي، ومؤشرات تعزيز أساسيات سوق النفط المادية، وانخفاض إمدادات الخام الخفيف في حوض الأطلسي، وتجدد الاهتمام بالشراء من شركات التكرير الصينية، وعلاوة مخاطر الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية في شهر يناير، والتعافي المطرد للطلب على النفط الخام من مصافي التكرير – خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر مارس 2024.

وعلى الرغم من الارتفاع الشهري الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الربع الأول 2024، إلا أن متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك قد بلغ حوالي 81.8 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 3.4 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 4% مقارنة بالربع السابق الذي شهد تسجيل الأسعار لمستوى يقترب من 92 دولار/برميل في أكتوبر 2023، ويوضح الجدول (2) والشكل (3)، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2023 – 2024).

الجدول (2)

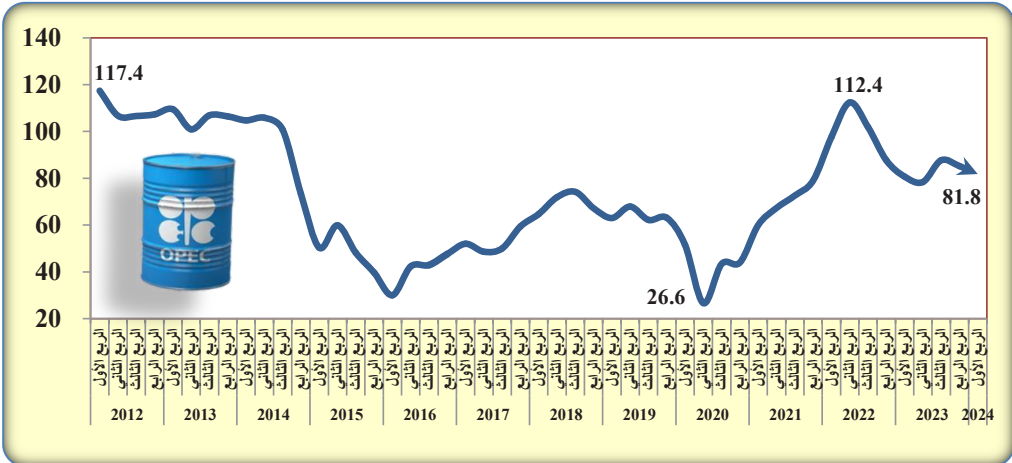
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2023 - 2024)
(دولار/برميل)

الخامات	الربع الأول 2023	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	التغير عن
سلة أوبك منها :	80.7	78.4	87.7	85.2	81.8	(3.4)	1.2
خليط الصحراء الجزائري	82.7	79.0	87.4	85.6	85.0	(0.7)	2.3
العربي الخفيف السعودي	82.5	80.2	89.8	87.3	83.4	(4.0)	0.8
مربان الاماراتي	81.8	78.4	87.3	84.0	81.5	(2.5)	(0.3)
خام التصدير الكويتي	82.0	79.8	89.0	86.4	82.1	(4.3)	0.1
السدر الليبي	80.0	77.9	86.8	84.4	83.0	(1.4)	3.0
البصرة العراقي	77.2	76.0	85.8	83.9	79.9	(4.0)	2.7
خامات اخرى :							
دبي	80.4	77.7	86.6	83.5	81.3	(2.2)	0.8
البحري القطري	81.3	78.8	87.0	85.1	81.4	(3.7)	0.1
برنت	81.2	78.5	86.7	84.1	83.2	(0.9)	2.0
خام غرب تكساس	76.1	73.8	82.2	78.3	77.1	(1.3)	1.0

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2024)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



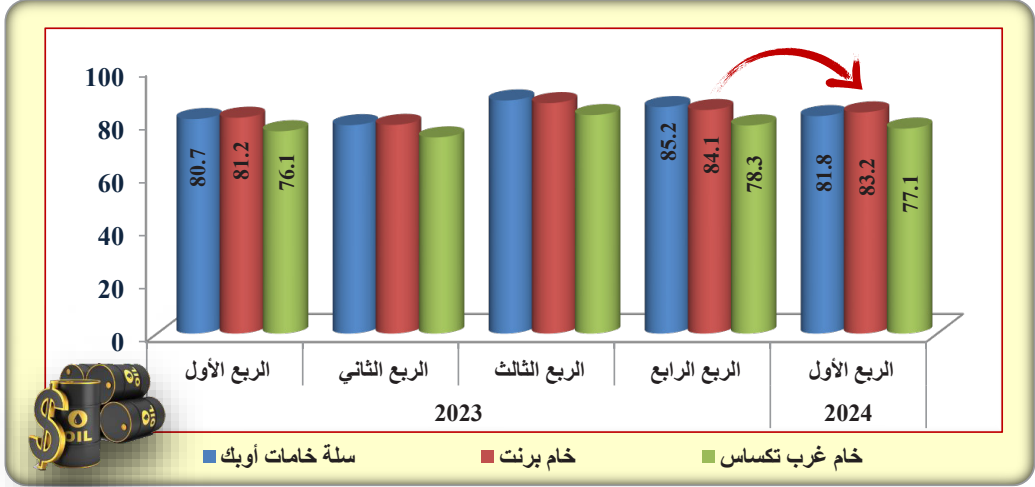
شهد الربع الأول من عام 2024 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، توسعت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3°API (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31°API (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 1.9 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الأول من عام 2024 مقارنة بحوالي 0.6 دولار/برميل في الربع السابق. في حين انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 1.4 دولار/برميل، مقارنة بارتفاع بلغ 1.2 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 2.2 دولار/برميل ليصل إلى نحو 81.3 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 0.9 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 83.2 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 1.3 دولار/برميل ليبلغ نحو 77.1 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (4) والجداول (2)، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2023-2024).

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024 - 2023)
(دولار/برميل)



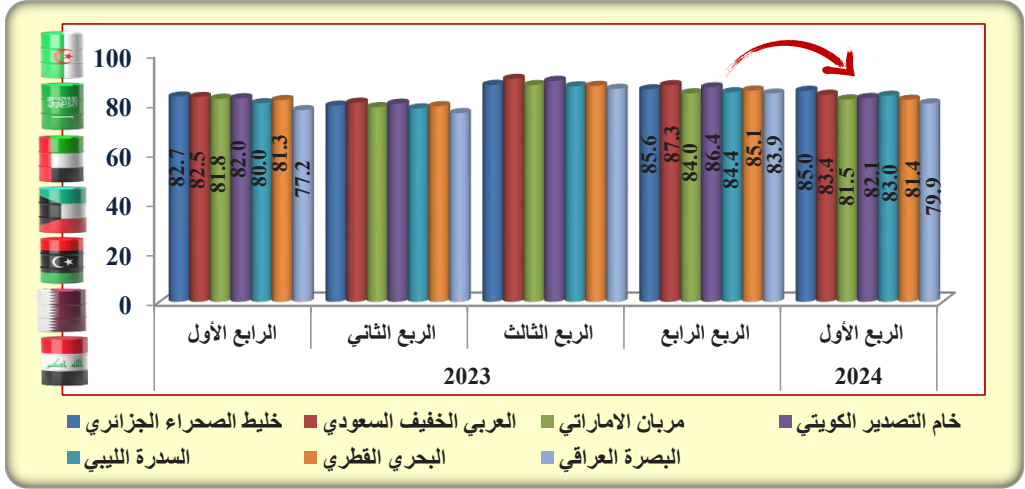
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2024 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 4.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 83.4 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 1% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 5% ليبلغ 82.1 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 0.2% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مريان الإماراتي بنسبة 3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 81.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 1.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 83 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 3.8% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 0.8% و 4.4% و 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 85 دولار/برميل و 81.4 دولار/برميل و 79.9 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2024 - 2023)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الأول من عام 2024. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 1.1%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 1.7% خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تفاقم أزمة القطاع العقاري واستمرار انكماش نشاط قطاع التصنيع في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، مع تحديد هدف النمو الاقتصادي لعام 2024 عند نفس المستوى المستهدف في العام الماضي البالغ حوالي 5% دون وجود مزيد من خطط التحفيز. وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية خلال شهري فبراير ومارس 2024. وإغلاق مصفاة Whiting لتكرير النفط الخام بولاية Indiana الأمريكية البالغة طاقتها الإنتاجية نحو 435 ألف ب/ي عقب انقطاع التيار الكهربائي. وارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي في ظل نمو قطاع الخدمات وتسارع نمو الوظائف الذي قلص التوقعات بشأن خفض وشيك لأسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي، مما يضعف الطلب على النفط.

في حين حد من انخفاض أسعار النفط الأجلة خلال الربع الأول من عام 2024، تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الذي أثار المخاوف من تعطل إمدادات الطاقة في ظل تأثر حركة التجارة عبر البحر الأحمر وارتفاع أسعار الشحن والتأمين بشكل ملحوظ. فضلاً عن انخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أدنى مستوى له في خمسة أشهر بسبب اضطرابات الطقس. وتوقع خفض روسيا صادراتها النفطية من المنتجات بعد أن تسببت الحرائق في إيقاف عمليات تشغيل المصافي على بحر البلطيق والبحر الأسود، مع استهداف مصافي التكرير في جنوب روسيا تزامناً مع استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية. وتراجع صادرات الديزل إلى أوروبا في ظل العقوبات المفروضة على روسيا. والتوقف الاحترازي المؤقت لخط أنابيب Keystone الذي ينقل النفط الخام من كندا إلى الغرب الأوسط وساحل الخليج الأمريكي بسبب مشكلات تشغيلية تتعلق بإمكانية وجود تسرب نفطي. وإشارة وزارة الطاقة الأمريكية إلى التوجه نحو إعادة ملء مخزونات النفط الخام الاستراتيجية خلال عام 2024.

وقد شهد الربع الأول من عام 2024 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد توسع متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الأول 2024 ليصل إلى 4.8 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة مع 4.4 دولار/برميل في الربع السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على شحنات التحميل الفوري في حوض الأطلسي وسط اضطرابات الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا الذي دعم خام برنت، مقارنة بخام غرب تكساس الذي تأثر بارتفاع مخزونات المنتجات النفطية (خاصة الغازولين والديزل) في شهر يناير 2024. في حين حد من توسع الفروقات بين أسعار الخامين، الأساسيات القوية لسوق النفط الخام الخفيف في شمال غرب أوروبا وانخفاض مخزونات النفط الخام في مركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهوما الأمريكية في شهر فبراير، والانتعاش المطرد في عمليات تشغيل مصافي التكرير والانخفاض في مخزونات المنتجات البترولية الأمريكية خلال شهر مارس.



ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2024 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى (باستثناء الغازولين) انخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز ارتفاعاً في **سوق البحر المتوسط** خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 5.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 99.6 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 1% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط السعر في **سوق سنغافورة** بنسبة 3.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 99.2 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 0.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، بدعم من الطلب الإقليمي القوي، وأعمال الصيانة المكثفة لمصافي التكرير في الشرق الأوسط التي ساهمت في زيادة شحنات الغازولين من سنغافورة إلى الشرق الأوسط.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 3.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 122.4 دولار/برميل، بدعم من انخفاض التدفقات من الشرق الذي أدى إلى تضيق إمدادات الغازولين في شمال غرب أوروبا، وارتفاع أسعار الأوكتان، وانخفاض مستويات الإنتاج في حوض المحيط الأطلسي بسبب الصيانة، وتصدير الغازولين إلى غرب إفريقيا. كما شهد متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** ارتفاعاً بنسبة 9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 111 دولار/برميل، بدعم رئيسي من انقطاع عمليات مصافي التكرير بسبب اضطرابات الطقس وزيادة أعمال صيانة المصافي الذي تسبب في محدودية إنتاج الغازولين، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأوكتان (أحد مكونات مزيج الغازولين) الذي وصل إلى أعلى مستوى له منذ عدة أعوام في شهر يناير 2024.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2024، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح **الجدول (3) والشكل (6).**

الجدول (3)

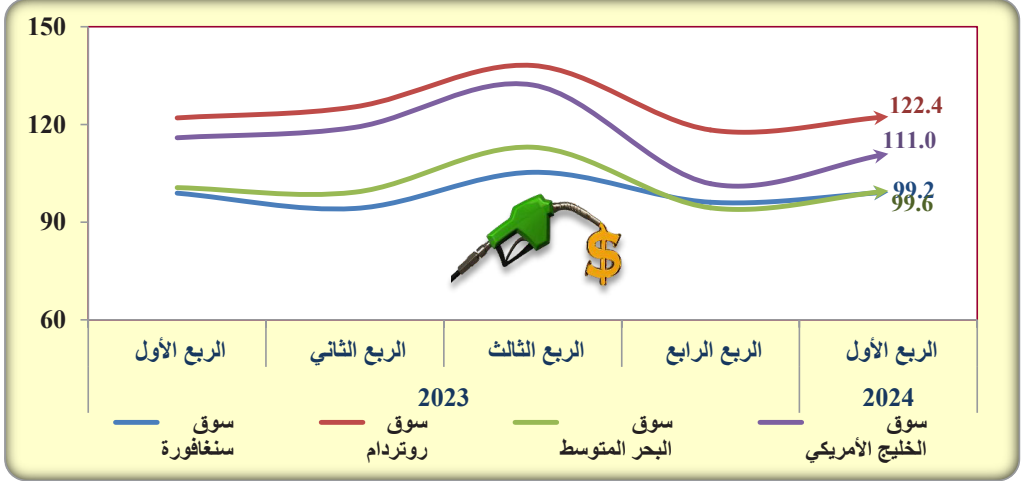
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2023-2024)
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2023			
سنغافورة	98.9	108.4	102.8
روتردام	122.0	114.0	68.9
البحر المتوسط	100.6	112.3	74.0
الخليج الامريكي	115.9	81.6	57.1
الربع الثاني			
سنغافورة	94.2	93.0	89.9
روتردام	125.4	96.4	70.1
البحر المتوسط	99.2	95.1	74.6
الخليج الامريكي	119.1	61.7	64.3
الربع الثالث			
سنغافورة	105.3	115.1	112.3
روتردام	138.1	120.0	82.6
البحر المتوسط	113.0	118.1	86.1
الخليج الامريكي	132.1	86.1	78.4
الربع الرابع			
سنغافورة	96.1	107.5	104.4
روتردام	118.3	114.4	75.6
البحر المتوسط	94.4	110.9	80.6
الخليج الامريكي	101.8	85.0	72.8
الربع الأول 2024			
سنغافورة	99.2	104.0	102.0
روتردام	122.4	112.0	74.7
البحر المتوسط	99.6	109.6	80.3
الخليج الامريكي	111.0	82.7	67.3
التغير عن			
الربع الرابع 2023			
سنغافورة	3.1	(3.5)	(2.3)
روتردام	4.1	(2.4)	(0.9)
البحر المتوسط	5.2	(1.3)	(0.3)
الخليج الامريكي	9.2	(2.3)	(5.5)
الربع الأول 2023			
سنغافورة	0.3	(4.4)	(0.7)
روتردام	0.3	(2.0)	5.8
البحر المتوسط	(1.0)	(2.7)	6.3
الخليج الامريكي	(4.9)	1.1	10.2

المصدر: منظمة أوابك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2024-2023)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2024 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. وقد استأثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 112 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 1.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر 109.6 دولار/برميل بنسبة انخفاض 1.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 2.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر بلغ 104 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 3.3% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 82.7 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة انخفاض 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 1.3% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في **سوق سنغافورة** خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 2.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 102 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق البحر المتوسط** بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 80.3 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 8.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق روتردام** بنسبة 1.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 74.7 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 8.4% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في **سوق الخليج الأمريكي** خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 7.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 67.3 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 17.9% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2024

ساد خلال الربع الأول من عام 2024 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي²) ارتفاعاً بلغ نحو 754 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2024، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 102.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 171 ألف ب/ي على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول خارج أوبك مثل روسيا وأمريكا اللاتينية والصين. في حين كان لإنخفاض الإمدادات من دول أوبك والولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط من خارج أوبك، دوراً في الحد من ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول 2024، كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).

² هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك**	
101.9	68.8	33.1	الربع الأول 2023
101.4	68.8	32.6	الربع الثاني
101.3	69.5	31.9	الربع الثالث
101.3	69.2	32.1	الربع الرابع
102.1	70.1	32.0	الربع الأول 2024
0.754	0.880	(0.126)	الربع الرابع 2023
0.171	1.300	(1.129)	الربع الأول 2023

* بيانات تقديرية.

** لا تشمل أنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2023)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إمدادات دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2024 بمقدار 126 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 1.1 مليون برميل/يوم أي بنسبة 3.4% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2024، فقد بلغت 31.3%، وهو مستوى أقل من الحصة البالغة 31.7% خلال الربع السابق والحصة البالغة نحو 32.5% خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد انخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الأول من عام 2024 بمقدار 146 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.528 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في حين ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 20 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 5.45 مليون برميل/يوم.

ويعزى انخفاض إمدادات دول أوبك خلال الربع الأول من عام 2024 بشكل رئيسي إلى انخفاض الإمدادات النفطية من كل من الكويت والعراق والجزائر، تزامناً مع إعلان العديد من دول أوبك+ عن تخفيضات طوعية إضافية يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون ب/ي، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. فضلاً عن انخفاض الإمدادات من ليبيا التي لا يشملها اتفاق مجموعة أوبك+، نتيجة التوقف المؤقت للإنتاج وإعلان حالة القوة القاهرة بحقل الشرارة النفطي خلال يناير 2024.

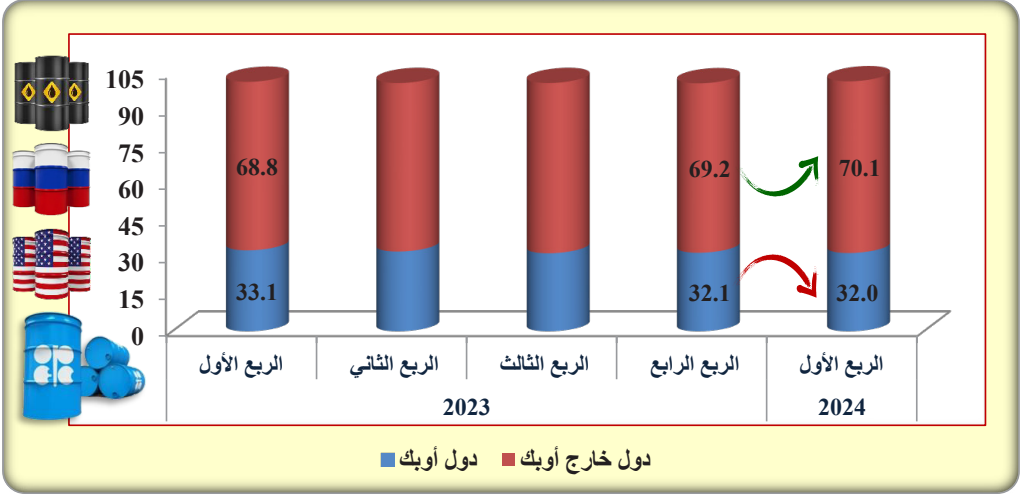
- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 880 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 70.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.



الشكل (8)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2024-2023)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2024 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنتاج من كل من روسيا وأمريكا اللاتينية (تحديداً الأرجنتين) والصين، بينما كان لإنخفاض الإنتاج من الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة الشرق الأوسط من خارج أوبك، دوراً في الحد من ارتفاع الإمدادات النفطية لدول خارج أوبك.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2024، حيث تأثرت بتراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدي إلى نحو 20.9 مليون ب/ي، مشكلاً انخفاضاً بمقدار 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، حيث تسببت اضطرابات الطقس الناجمة عن العاصفة الشتوية Heather في انخفاض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام والمكثفات بنحو 24 مليون برميل أو بمعدل 800 ألف ب/ي في شهر يناير 2024 مقارنة بالشهر السابق، ليصل

³ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى نحو 12.5 مليون ب/ي، مسجلاً أكبر انخفاض شهري مرتبط بالطقس منذ العاصفة الشتوية Uri في فبراير 2021، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي أشارت إلى أن الطقس البارد تسبب في تراجع إنتاج النفط في ولاية North Dakota إلى النصف، ليتراوح بين (600 – 650) ألف ب/ي، كما تأثرت مناطق إنتاج النفط الرئيسية الأخرى مثل حوض Permian للنفط الصخري الواقع في ولاية Texas وولاية New Mexico، حيث لم تتمكن المعدات من الوصول إلى مواقع الآبار.

والجدير بالذكر وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes، فإن شركات الطاقة الأمريكية رفعت عدد حفارات النفط العاملة على أساس فصلي للمرة الأولى منذ الربع الرابع 2022، وإن كان بوتيرة بطيئة بلغت 6 حفارات فقط، ليصل هذا العدد إلى 506 حفارة في نهاية الربع الأول 2024، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت نحو 14.5% على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى قيام تلك الشركات بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، فضلاً عن استمرار توجه بعض منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد.

وارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 – لا سيما خلال شهري فبراير ومارس – ليصل إلى نحو 5.9 مليون ب/ي. ويأتي ذلك بدعم من مشروعات الرمال النفطية، وتوسيع المرافق القائمة في مناطق مثل Montney وKearl وFort Hills، بالإضافة إلى النمو النسبي في إنتاج بعض حقول النفط التقليدية.

وارتفعت إمدادات المكسيك النفطية بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2024 – لا سيما في شهر مارس – بدعم من زيادة إنتاج النفط الخام من المشروعات الجديدة لتصل إلى 2 مليون ب/ي، وقد حد من ارتفاع الإمدادات انخفاض إنتاج النفط الخام لشركة Pemex في المناطق الناضجة التي شكلت أكثر من 60% من إجمالي إمدادات المكسيك النفطية في عام 2023.

واستقرت الإمدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2024 عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ حوالي 3.69 مليون برميل/يوم. حيث ارتفعت الإمدادات في النرويج، وبالتحديد في شهر مارس، في ظل استقرار إنتاج النفط الخام بالقرب من مستوياته القياسية



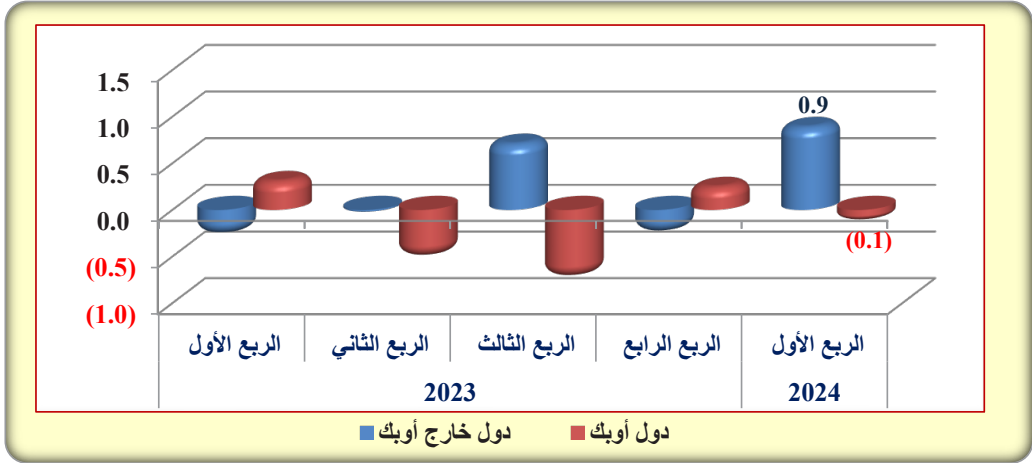
عند مستوى بلغ حوالي 1.8 مليون ب/ي. كما ارتفعت الإمدادات في المملكة المتحدة بشكل طفيف، لتستقر عند مستوى 0.8 مليون ب/ي في شهر مارس 2024.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 170 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2024. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الإمدادات النفطية في الأرجنتين، وعلى الرغم من تأثير الإمدادات في البرازيل بانخفاض انتاج منطقة ما قبل الملح ومنصة FPSO P-67 العاملة في حقل Tupi، والتراجع الطبيعي في معدلات الإنتاج .

وارتفعت إمدادات الصين النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 لتصل إلى حوالي 4.60 مليون ب/ي، هذا ويتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة النفط البحرية الوطنية الصينية بدأت الإنتاج من مشروع تطوير المرحلة الثانية من حقل Lufeng النفطي في شهر ديسمبر 2023 والذي من المتوقع أن يصل إلى ذروة الإنتاج عند 25 ألف ب/ي في عام 2025.

وارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 بشكل ملحوظ أي بنحو 540 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.83 مليون برميل/يوم، على الرغم من قرار روسيا بإجراء خفض إضافي طوعي بمقدار 500 ألف ب/ي يشمل (300 ألف ب/ي من النفط الخام و200 ألف ب/ي من المنتجات المكررة) في إطار اتفاق مجموعة أوبك+. بينما استقرت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 2.9 مليون ب/ي. ويوضح الشكل (9) التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2023-2024).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2024-2023)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وتطور عدد الحفارات العاملة

انخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 226 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.3% على أساس فصلي، وهو الانخفاض الأول منذ الربع الأول 2022، والأعلى منذ الربع الأول 2021، ليصل إلى نحو 9.7 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بمقدار 386 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.2% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 74.8% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 12.9 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى تراجع نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2024 بشكل رئيسي إلى العاصفة الشتوية Heather التي تسبب في تراجع مناطق إنتاج النفط الصخري الرئيسية مثل حوض Permian الواقع في ولاية Texas وولاية New Mexico في يناير 2024 الذي شهد أكبر تراجع في إنتاج النفط الصخري منذ فبراير 2021 بلغ 591 ألف ب/ي، قبل أن يتعافى بعد ذلك.

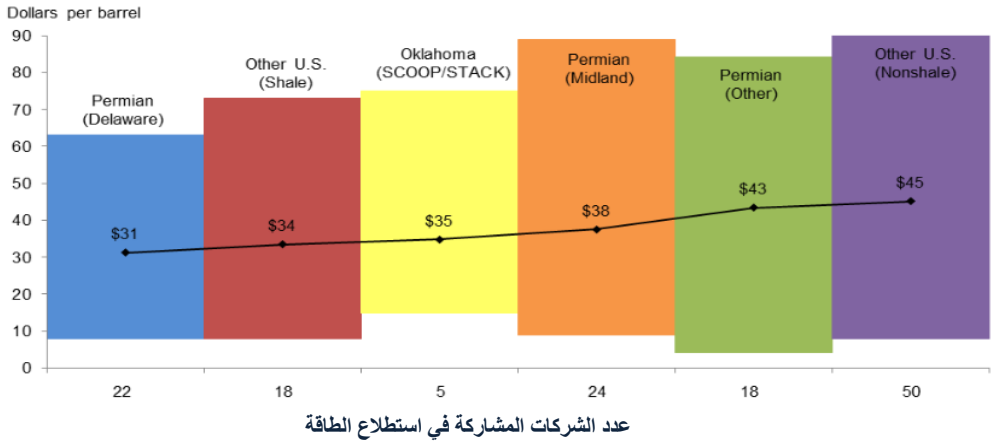
⁴ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Eagle Ford، Bakken، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia، Utica and Marcellus، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.



ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر أبريل 2024، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 31 دولار/برميل في حوض Permian، و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الرئيسية الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة البالغة 29 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، كما يوضح الشكل (10).

الشكل (10)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

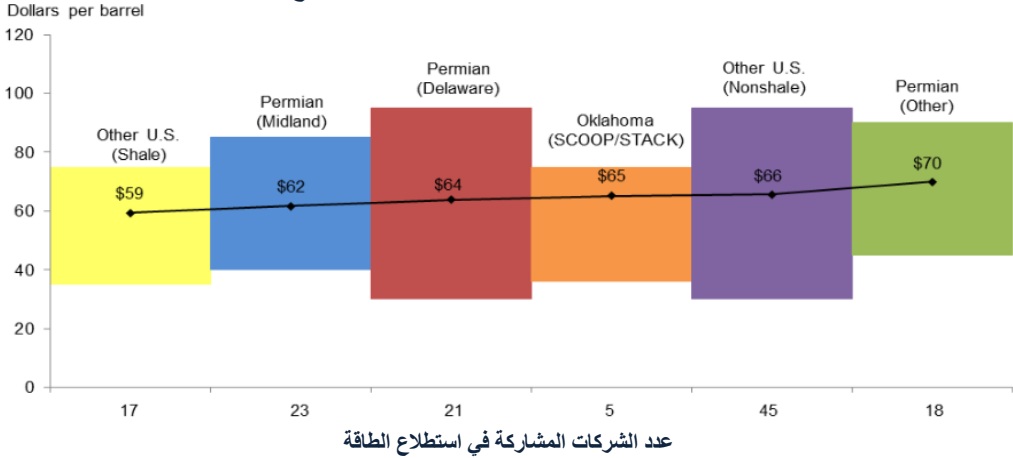


المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 26 أبريل 2024.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 59 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى و 70 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 56 إلى 66 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11)

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مريح



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 26 أبريل 2024.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الأول من عام 2024، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط للمرة الأولى منذ الربع الأول 2023 وبمقدار 4 حفارات فقط مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها 555 حفارة، منخفضاً بمقدار 137 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن شركات الطاقة الأمريكية قامت بتعزيز كفاءة عمليات الحفر، كما يوضح الجدول (5)

والشكل (12).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،

(2024 – 2023)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
692	9.295	الربع الأول 2023
648	9.442	الربع الثاني
577	9.602	الربع الثالث
551	9.907	الربع الرابع
555	9.681	الربع الأول 2024
4	(0.226)	الربع الرابع 2023
(137)	0.386	الربع الأول 2023

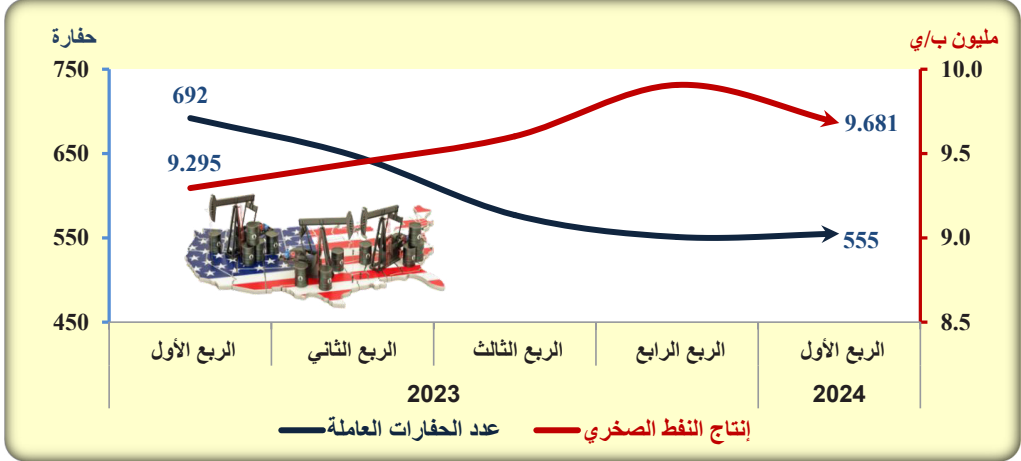
*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، مايو 2024.



الشكل (12)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2023-2024)



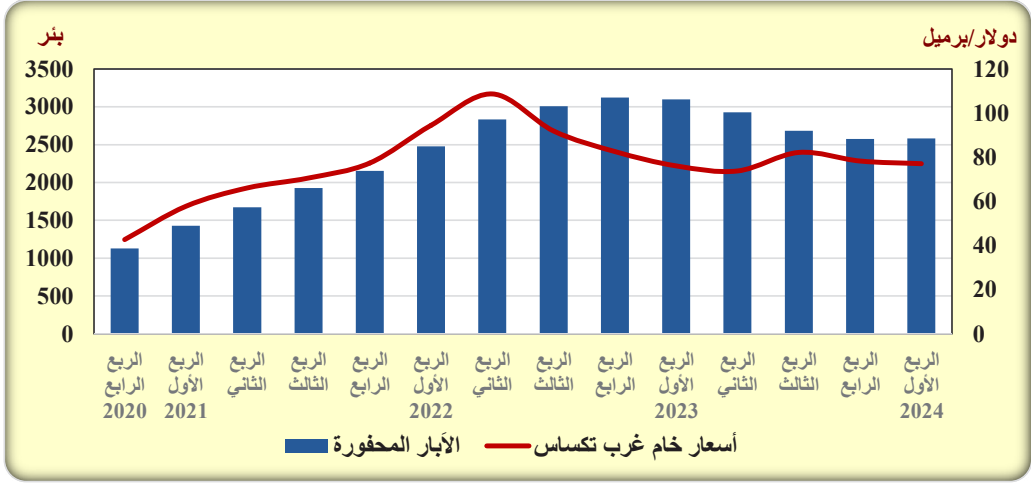
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، مايو 2024.

- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2024 وهو الارتفاع الفصلي الأول منذ الربع الرابع 2022، حيث ارتفع بمقدار 8 آبار أو 0.3% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 2582 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 517 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك الارتفاع الطفيف تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، فضلاً عن استمرار ارتفاع التكاليف التي تواجه شركات النفط الصخري الأمريكية منذ بداية العام الماضي 2023، كما يوضح الشكل (13).

الشكل (13)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية،
(2020 – 2024)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، مايو 2024.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجاتي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الأول من عام 2024 بحوالي 50 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق لـ 4504 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 835 بئراً على أساس سنوي.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 350 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.3%، ليصل إلى 103.5 مليون ب/ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والهند، والدول الآسيوية الأخرى (بخلاف الصين)، ودول أمريكا اللاتينية. في حين كان لانخفاض الطلب



على النفط في كل من دول الأمريكيتين ودول أوروبا والصين ودول إفريقيا ودول أوراسيا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2024، كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2024-2023)

(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
101.3	55.9	45.4	الربع الأول 2023
101.8	56.1	45.7	الربع الثاني
102.2	56.2	46.0	الربع الثالث
103.2	57.2	46.0	الربع الرابع
103.5	57.9	45.7	الربع الأول 2024
0.350	0.680	(0.330)	الربع الرابع 2023
2.230	1.950	0.280	الربع الأول 2023
التغير عن			

*بيانات تقديرية

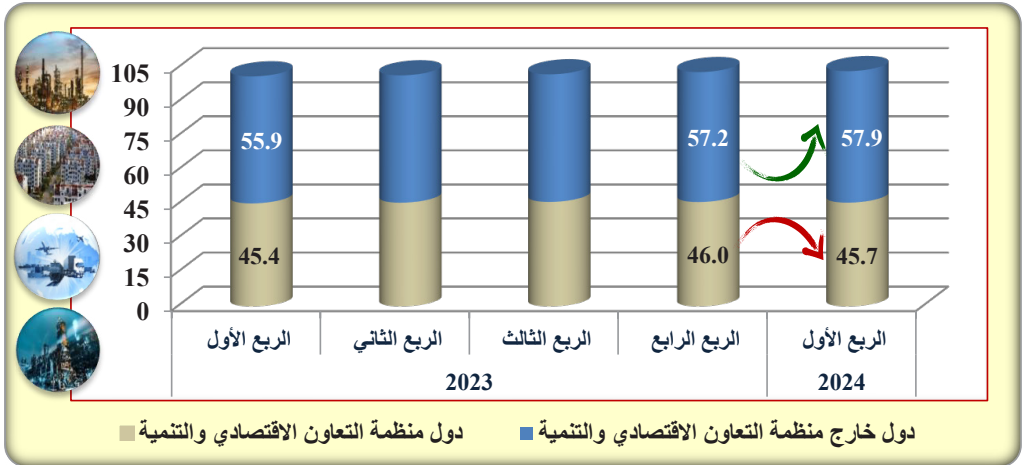
**الأرقام بين قوسين تعني سالِباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)

التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2024-2023)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2024:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2024 بحوالي 330 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع الرابع من عام 2023، ليبلغ نحو 45.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 280 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاض طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الأول من عام 2024 بمقدار 260 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 24.7 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 60 ألف ب/ي، وانخفاض إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 200 ألف ب/ي.

وقد انخفض الطلب الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2024، متأثراً بانخفاض الطلب المحلي بنحو 700 ألف ب/ي خلال شهر يناير ليصل إلى حوالي 19.6 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ يناير 2023، حيث أثرت اضطرابات الطقس سلباً على استهلاك وقود السيارات، وانخفض الطلب على الغازولين وحده بمقدار 602 ألف ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ نحو عامين. كما تسبب ضعف نشاط التصنيع جراء تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تراجع الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما وقود الديزل.

وانخفض الطلب في دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2024 بحوالي 220 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.2 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على الديزل بسبب ضعف نشاط التصنيع في ظل التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد، فضلاً عن انخفاض الطلب على زيت التدفئة وسط طقس معتدل على غير المعتاد.

بينما ارتفع طلب دول آسيا/المحيط الهادئ بنحو 150 ألف ب/ي ليصل إلى 7.8 مليون ب/ي، بدعم من تحسن الطلب على معظم المنتجات النفطية في كوريا الجنوبية وأستراليا، والانتعاش الطفيف في قطاع الخدمات وتحسن قطاع التصنيع في اليابان، إلى جانب التعافي المطرد في الحركة الجوية ونشاط النقل وزيادة الطلب على المواد الأولية في صناعة البتروكيماويات، كما يوضح الجدول (7).



الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين	
45.4	7.8	13.1	24.5	الربع الأول 2023
45.7	7.0	13.5	25.2	الربع الثاني
46.0	7.1	13.6	25.4	الربع الثالث
46.0	7.7	13.4	24.9	الربع الرابع
45.7	7.8	13.2	24.7	الربع الأول 2024
(0.330)	0.150	(0.220)	(0.260)	الربع الرابع 2023
0.280	(0.010)	0.070	0.220	الربع الأول 2023

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ 680 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.2% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 57.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في دول أفريقيا في الربع الأول من عام 2024 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 4.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 50 ألف ب/ي على أساس سنوي. بينما استقر طلب منطقة الشرق الأوسط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق البالغ نحو 8.8 مليون ب/ي. هذا وقد استقر أيضاً طلب الدول العربية على النفط عند نفس مستوى الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي وهو حوالي 7.5 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2024، ويأتي ذلك بدعم من الطلب على وقود وسائل النقل وسط نشاط اقتصادي قوي

في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق، فضلاً عن تزايد الطلب على المواد الأولية مثل النافثا في ظل التركيز الحالي على تطوير قطاع البتروكيماويات. وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2024 بلغ نحو 730 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 31.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث شهد الطلب في الهند – ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصاد الآسيوي بعد الصين، ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 260 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.7 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على فئة "المنتجات الأخرى" التي تشمل البيتومين المستخدم في بناء الطرق وسط طقس جاف، وزيادة الطلب على الغازولين ووقود الطيران في ظل مستويات التنقل المرتفعة تزامناً مع إنتهاء موسم العطلات، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الديزل من قطاعي الصناعة والتعدين والأنشطة الزراعية، وتحسن الطلب على غاز البترول المسال لتلبية احتياجات التدفئة خلال فصل الشتاء.

وفي المقابل، انخفض الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 16.4 مليون برميل/يوم. ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار تأثير الاقتصاد الصيني بأزمة القطاع العقاري وانكماش نشاط قطاع التصنيع، فضلاً عن الزيادة الطفيفة في الواردات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2024. في حين تلقى الطلب الصيني دعماً من المواد الخام المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وارتفاع الطلب على الغازولين في ظل تحسن حركة التنقل، والطلب القوي على وقود الطائرات المرتبط بتزايد نشاط السفر الجوي الجيد خلال عطلة رأس السنة القمرية الجديدة.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.8 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل بنحو 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.1 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب القوي على الديزل وفئة المنتجات الأخرى. كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بحوالي 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبغ 3.7 مليون ب/ي.



وشهد طلب دول أوراسيا (Eurasia) على النفط انخفاضاً على أساس فصلي، بلغ حوالي 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من عام 2023، ليصل إلى 5.2 مليون ب/ي. حيث انخفض طلب روسيا على النفط بمقدار 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.9 مليون ب/ي، بينما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.3 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)
(مليون برميل/يوم)

التغير عن		2024		2023			
الربع الأول 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
-	-	7.5	7.5	7.6	7.3	7.5	الدول العربية :
-	-	6.4	6.4	6.5	6.2	6.4	الدول الأعضاء
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.180	(0.100)	5.9	6.0	5.5	5.3	5.7	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.180	(0.100)	13.4	13.5	13.1	12.6	13.2	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
1.450	0.730	31.7	31.0	30.7	31.2	30.3	الدول الآسيوية
0.840	(0.070)	16.4	16.4	16.4	16.3	15.5	منها: الصين
0.260	0.260	5.7	5.4	5.2	5.4	5.4	الهند
0.350	0.540	9.7	9.2	9.1	9.5	9.3	الدول الأخرى
0.190	0.110	6.8	6.7	6.8	6.7	6.6	دول أمريكا اللاتينية
0.080	0.080	3.1	3.0	3.0	3.0	3.0	منها: البرازيل
0.110	0.030	3.7	3.7	3.8	3.7	3.6	الدول الأخرى
0.100	(0.070)	5.2	5.2	4.9	4.9	5.1	دول أوراسيا
0.060	(0.120)	3.9	4.0	3.8	3.7	3.8	منها: روسيا
0.030	(0.010)	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
1.950	0.680	57.9	57.2	56.2	56.1	55.9	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 3 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.770 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 54 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 55 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.090 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 13 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 58 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.680 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 67 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.488 مليار برميل (منها 617 مليون برميل من النفط الخام و 871 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 36 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.215 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 11 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 20.3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى أعلى مستوى له منذ يوليو 2023 وهو 451.4 مليون برميل، منخفضاً بنحو 18.6 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من يناير 2024 بأكثر وتيرة في نحو خمسة أشهر، بلغت 9.2 مليون برميل، على خلفية اضطرابات الطقس الناجمة عن العاصفة Heather التي تسببت في انخفاض إنتاج النفط الخام.

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



في حين انخفض إجمالي المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 56.3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، متأثراً بتراجع معدلات تشغيل مصافي التكرير خلال شهري يناير وفبراير، ليستقر عند نحو 763.6 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 7.6 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع مخزون الغازولين الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في السادس والعشرون من يناير 2024 إلى أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2021، على خلفية انخفاض الطلب المحلي.

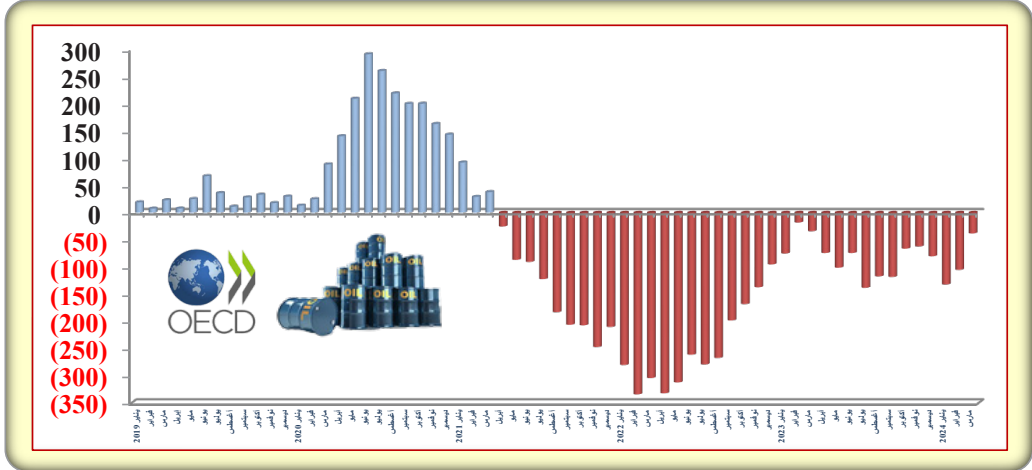
أما المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا فقد ارتفع بحوالي 16 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ نحو 918 مليون برميل (منها 328 مليون برميل من النفط الخام و 590 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 46 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، تزامناً مع تراجع الطلب. في حين تلقت مخزونات النفط الخام دعماً من ارتفاع الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حظر الاتحاد الأوروبي لواردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من شهر فبراير 2023.

وارتفع المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ خلال الربع الأول 2024 بنحو 11 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 364 مليون برميل (منها 145 مليون برميل من النفط الخام و 219 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 14 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2019 – 2023) خلال الربع الأول من عام 2024، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 132 مليون برميل خلال شهر يناير 2024، ونحو 105 مليون برميل خلال شهر فبراير ونحو 38 مليون برميل خلال شهر مارس، كما يوضح الشكل (15).

الشكل (15)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي⁶

ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول 2024 بمقدار 40 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.306 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 48 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي ارتفاعاً بنحو 36 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.075 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 7 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع المخزون النفطي في البحر في نهاية الربع الأول 2024 بمقدار 100 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.538 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 3 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 100 مليون برميل مقارنة بالربع

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



السابق، ليصل إلى 1.471 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي اضطرت العديد من الناقلات إلى تجنب المرور عبر البحر الأحمر، والابحار لمسارات أطول. في حين استقر مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية عند نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق البالغ نحو 67 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.507 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 9 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**⁷ في نهاية الربع الأول من عام 2024 بنحو 10 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 364 مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن مكتب احتياطات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023 عن منح عقود لشراء 2.7 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 79 دولار/برميل للتسليم في شهر يناير 2024، وشراء 2.1 مليون برميل بمتوسط سعر 74.23 دولار/برميل للتسليم في شهر فبراير، وشراء 3 مليون برميل بمتوسط سعر 77.31 دولار/برميل للتسليم في شهر مارس. ويعد هذا استمراراً للاستراتيجية التي تهدف إلى شراء النفط الخام بسعر 79 دولار للبرميل أو أقل، قبل أن يتم مؤخراً تحديد السقف السعري للشراء عند 79.99 دولار. هذا وقد أشارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى التوجه نحو إعادة ملء مخزون النفط الاستراتيجي خلال عام 2024 لتبلغ أو تتجاوز المستوى السابق له قبل بيع 180 مليون برميل خلال عام 2022.

إجمالي المخزون العالمي⁸

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الأول من عام 2024 نحو 9.121 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 142 مليون برميل أي بنسبة 1.6% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 11 مليون برميل أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (16).

⁷ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
⁸ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023 – 2024)
(مليون برميل)

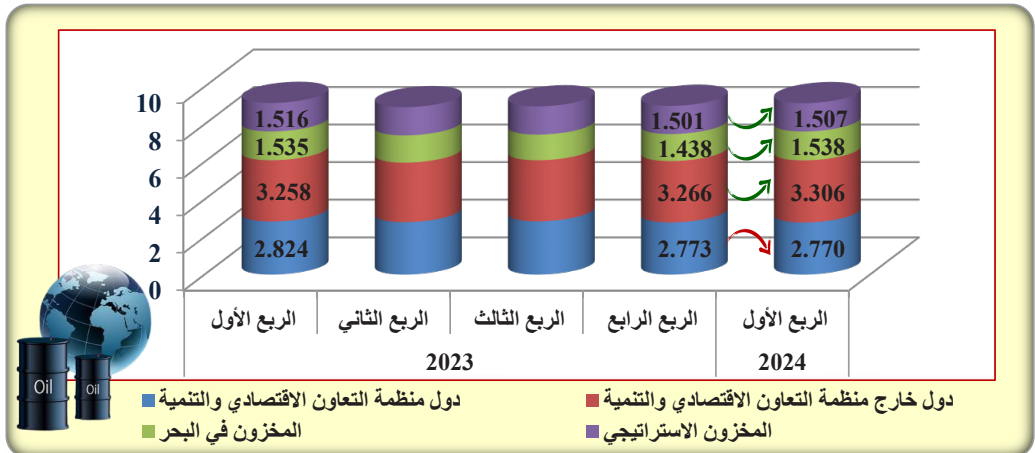
المنطقة	2023		2024		التغير عن
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الأول 2023
الأمريكتين	1509	1518	1488	(30)	(21)
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1226	1251	1215	(36)	(11)
أوروبا	964	902	918	16	(46)
آسيا/ المحيط الهادئ	350	353	364	11	14
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2824	2773	2770	(3)	(54)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3258	3266	3306	40	48
إجمالي المخزون التجاري**	6082	6039	6075	36	(7)
المخزون في البحر	1535	1438	1538	100	3
المخزون الاستراتيجي منه :	1516	1501	1507	6	(9)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	371	354	364	10	(7)
إجمالي المخزون العالمي	9132	8979	9121	142	(11)
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	61.0	60.8	60.8	0.0	(0.2)

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023-2024)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues



والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول من عام 2024 قد استقرت عند نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 60.8 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 61 يوم من الاستهلاك في نهاية الربع المماثل من العام الماضي.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الأول من عام 2024، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تأثرت حركة التجارة عبر البحر الأحمر، وارتفعت أسعار الشحن بشكل ملحوظ، وسط مخاوف من إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من حجم تجارة النفط العالمية. فضلاً عن استهداف مصافي النفط الموجهة للتصدير في جنوب روسيا، مما أدى إلى تقييد إمدادات المنتجات النفطية المكررة، تزامناً مع استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية الذي تسبب في توقف نحو 15% من الطاقة التكريرية الروسية.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2024. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يناير 2024، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي⁹ للشهر الثالث على التوالي، وسط توقعات بانخفاض أسعار الفائدة، بعد أن أوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة للمرة الرابعة على التوالي. وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها في شهر فبراير، رغم ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي، بدعم من مرونة الاقتصاد وعدم اليقين المحيط بتوقيت تخفيض أسعار الفائدة. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

ما ليس له علاقة بها. وفي مارس 2024، ارتفعت أسعار النفط، تزامناً مع تراجع مؤشر الدولار، وسط قراءات لمعدلات تضخم أضعف من المتوقع، ومخاوف بشأن توقيت تخفيض أسعار الفائدة.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2024، على خلفية التقلبات في أسواق العقود الآجلة، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية والمخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط. وقد كان لقرارات مجموعة أوبك+ دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.



ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 60 ألف ب/ي أي بنسبة 0.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 31 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدر الإشارة إلى تراجع واردات النفط الخام الأمريكية خلال شهر يناير 2024 إلى نحو 6.2 مليون ب/ي، متأثرة باضطرابات الطقس التي تسببت في إغلاق مصافي التكرير على ساحل الخليج الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض الواردات البحرية في منتصف الشهر بنسبة 32% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة "Kpler" لتتبع الناقلات. كما **انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية** خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 18 ألف ب/ي أي بنسبة 1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 1.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 275 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وعلى جانب الصادرات، **انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام** خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 198 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 72 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية تتلقى دعماً من طلب دول أوروبا التي تسعى لتعويض النفط الخام الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، حيث تشير تقديرات Bloomberg إلى ارتفاع شحنات النفط الأمريكية إلى أوروبا لتصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 2.2 مليون ب/ي في شهر مارس 2024. كما كان لإدراج خام غرب تكساس الوسيط في مؤشر خام برنت العام الماضي، دوراً في ارتفاع الصادرات إلى دول أوروبا.

كما **انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية** بحوالي 64 ألف ب/ي، أي بنسبة 1% مقارنة بمستويات الربع السابق، متأثرة بضعف نشاط المصافي، لتبلغ حوالي 6.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 238 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2024. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.5 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.7 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 1.9 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.9	11.1	2.1	الربع الأول 2023
4.8	11.7	2.2	الربع الثاني
4.4	11.3	2.7	الربع الثالث
4.5	11.1	2.0	الربع الرابع
4.9	11.2	2.1	الربع الأول 2024
0.357	0.067	0.138	الربع الرابع 2023
0.001	0.103	(0.040)	الربع الأول 2023

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –



الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.361)	(0.733)	(4.1)	الربع الأول 2023
(0.344)	0.016	(3.9)	الربع الثاني
(0.302)	(0.351)	(4.4)	الربع الثالث
(0.265)	(0.147)	(4.6)	الربع الرابع
(0.318)	(0.215)	(4.6)	الربع الأول
(0.053)	(0.067)	0.046	الربع الرابع 2023
0.043	0.517	(0.513)	الربع الأول 2023

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالِباً.

المصادر:

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الأول 2024 بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6%، عقب انخفاضها خلال الربعين السابقين، لتصل إلى حوالي 11.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 103 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن متوسط واردات الصين من النفط الخام بلغ نحو 10.8 مليون ب/ي خلال شهري يناير وفبراير 2024، مرتفعة بنسبة بلغت 3.3% على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع مشتريات مصافي التكرير لتلبية الطلب المحلي على الوقود – لا سيما الغازولين ووقود الطائرات – خلال عطلة العام القمري الجديد، حيث رفعت مصافي التكرير الحكومية معدلات التشغيل إلى أعلى مستوى لها في نحو خمسة أشهر. وواصلت واردات النفط الخام في الصين ارتفاعها خلال مارس 2024، لتصل إلى نحو 11.6 مليون ب/ي، وسط تدفق كميات كبيرة من النفط الخام من روسيا (لا سيما خام Sokol)، التي لا تزال هي المورد الرئيسي للصين، حيث ارتفع إجمالي تلك الواردات – بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحراً – إلى حوالي 2.55 مليون ب/ي، مقرباً من المستوى القياسي المسجل في يونيو 2023

البالغ حوالي 2.56 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية. هذا وتشير تقديرات شركة "Kpler" لتتبع الناقلات، إلى ارتفاع شحنات النفط الخام المنقولة بحراً من روسيا إلى الصين لتصل إلى مستوى قياسي عند 1.82 مليون ب/ي.

في حين انخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2024 بمقدار 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 239 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2024. في حين ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بشكل طفيف بلغ حوالي 17 ألف ب/ي أو بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1.2 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 278 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات من الغازولين والديزل ووقود الطائرات خلال شهر مارس 2024.

وبشكل عام استقر صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الأول من عام 2024 عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ نحو 11 مليون ب/ي، مرتفعاً بحوالي 620 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام في الربع الأول من عام 2024 بنحو 357 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 4.9 مليون ب/ي، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام مصافي التكرير بزيادة الشحنات لتلبية الطلب المحلي والاستفادة من الطلب الخارجي المتزايد على المنتجات المكررة في أسواق التصدير خلال شهر يناير 2024، لترتفع واردات النفط الخام في ذلك الشهر إلى نحو 5.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ أبريل 2022. في حين تأثرت تلك الواردات سلباً بالتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر والعقوبات على النفط الخام الروسي وزيادة أعمال الصيانة في مصافي التكرير خلال شهر فبراير 2024.



وتواصل مصافي تكرير النفط في الهند سعيها للاستفادة من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية بأسعار السوق المرتفعة. وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الأول من عام 2024، حيث ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي خلال شهر مارس إلى أعلى مستوياتها منذ سبتمبر 2023 والتي بلغت نحو 1.7 مليون ب/ي وفقاً لشركة Kpler لتتبع حركة ناقلات النفط، حيث ساهم ضعف قدرة التكرير الروسية جزئياً بسبب التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا إلى دفع المزيد من صادرات النفط الخام بعلاوة تخفيض، على الرغم من الجولة الأخيرة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نقابة شحن النفط الروسية، هذا وتظهر التقديرات أن مصافي التكرير في الهند أصبحت أكثر حذراً في استلام شحنات النفط الروسية.

في حين انخفضت **واردات الهند من المنتجات النفطية** بحوالي 34 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 65 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك على خلفية تراجع الواردات من غاز البترول المسال وزيت الوقود في شهر مارس 2024. وفيما يتعلق **بالصادرات**، ارتفعت **صادرات الهند من المنتجات النفطية** بنحو 19 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق البالغ، لتصل إلى حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 21 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الصادرات من زيت الوقود، في حين كان لقوة الطلب المحلي دوراً في الحد من ارتفاع صادرات الهند من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2024.

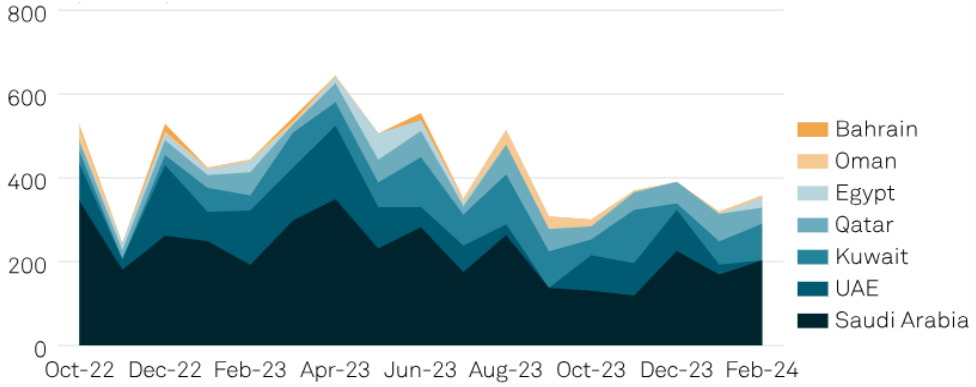
وبذلك ارتفع **صافي الواردات النفطية للهند** خلال الربع الأول من عام 2024 بحوالي 304 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.1% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 44 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

شهد أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية تحسناً طفيفاً في الربع الأول من عام 2024، حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بنحو 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 79.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2024، بنحو 520 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 44 مليون ب/ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع نشاط مصافي التكرير في دول الشرق الأوسط بشكل ملحوظ بلغ حوالي 310 ألف ب/ي، تزامناً مع تباطؤ أعمال صيانة المصافي في شهر مارس، وبدء تشغيل مصفاة الدقم العمانية بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 230 ألف ب/ي في شهر يناير 2024، ووصول مصفاة الزور الكويتية إلى طاقتها القصوى البالغة 615 ألف ب/ي خلال شهر فبراير 2024 بعد بدء العمليات التجارية في شهر نوفمبر 2022. مما ساهم في ارتفاع صادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا – لا سيما من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وفقاً لتقرير S&P Global الذي أشار إلى أن متوسط تلك الصادرات قد بلغ 374 ألف ب/ي في فبراير 2024، وهو أعلى مستوى له في شهرين، مقارنة بنحو 318 ألف ب/ي في يناير. حيث ارتفعت شحنات دولة الكويت بأكثر من الضعف لتصل إلى متوسط 114 ألف ب/ي في مارس 2024 مقارنة بنحو 55 ألف ب/ي خلال نفس الفترة من العام الماضي، وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للديزل إلى أوروبا في فبراير بواقع 192 ألف ب/ي، مقارنة بنحو 169 ألف ب/ي في شهر يناير. كما تضاعفت صادرات سلطنة عُمان من الديزل إلى أوروبا في شهر مارس مقارنة بشهر فبراير 2024، الذي شهد قيام جمهورية مصر العربية بشحن الديزل إلى أوروبا للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2023. ويأتي ذلك على الرغم من أن أكثر من 1 مليون ب/ي من طاقة التكرير في دول الشرق الأوسط كانت متوقفة خلال شهر فبراير 2024 بسبب أعمال الصيانة الدورية، كما يوضح الشكل (17).



الشكل (17) صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا (ألف برميل/يوم)



المصدر: S&P Global Commodities at sea.

يذكر أن أوروبا تعتمد حالياً على دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الديزل، بينما يتم تصدير الديزل من روسيا إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد يحد استهداف المصافي الروسية في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا من صادرات الديزل الروسية، ويشجع دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الحصول على شحنات الديزل من دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي يقلل من الإمدادات إلى أوروبا.

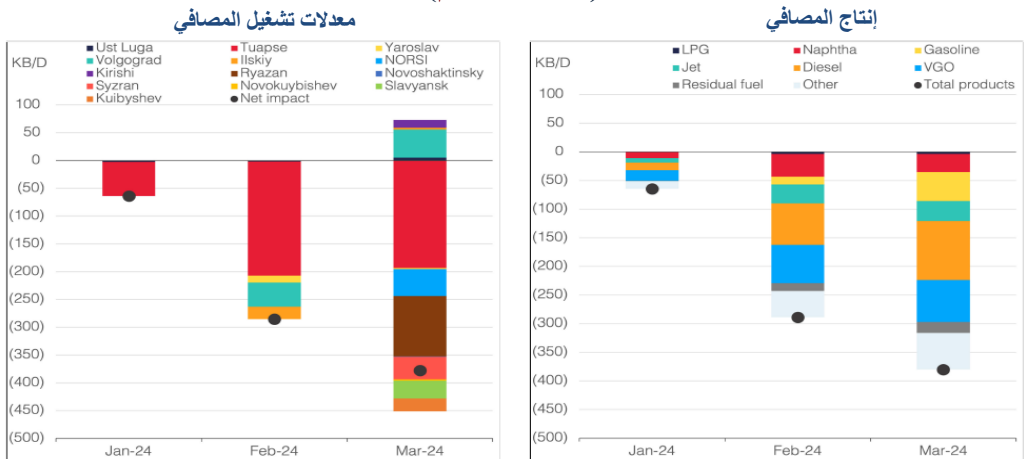
كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الأول من عام 2024 بحوالي 150 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب المحلي، فضلاً عن محاولة الاستفادة من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة، حيث تقوم مصافي التكرير في الهند بتكريره، ومن ثم تصديره كوقود إلى دول أوروبا بأسعار السوق المرتفعة.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الصين بنحو 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع إنتاج مصافي التكرير في الصين خلال يناير وفبراير 2024 بنسبة 3% على أساس سنوي، لتلبية الطلب على وقود النقل خلال فترة ذروة السفر التي شهدتها عطلة رأس السنة القمرية. وواصلت مصافي التكرير تعزيز معدلات التشغيل في شهر مارس، في ظل التوجه نحو تأمين الإمدادات المحلية قبل بدء موسم الصيانة الدورية في الربع الثاني من عام 2024. والجدير بالذكر، أن الصين أعلنت في

أواخر شهر أكتوبر 2023 عن وضع سقف لطاقة تكرير النفط الخام عند 1 مليار طن متري بحلول عام 2025، بهدف تنظيم قطاع التكرير والحد من انبعاثات الكربون. وارتفعت أيضاً إنتاجية مصافي تكرير النفط في أفريقيا، وبشكل نسبي في دول أمريكا اللاتينية.

وفي المقابل، انخفض نشاط مصافي التكرير في روسيا، متأثراً بشكل رئيسي باستهداف البنية التحتية لمصافي التكرير في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا. ويشير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة إلى أنه تم استهداف 14 مصفاة نفط روسية من إجمالي 44 مصفاة خلال الربع الأول من عام 2024. وفي شهر مارس لوحده، تم استهداف 8 مصافي، وكانت محطة متكثفات الغاز في Ust Luga ومصافي Tuapse وSyzran وRyazan التابعة لشركة Rosneft، هي الأكثر تضرراً مع تعليق عمليات التشغيل كلياً أو جزئياً. وفيما يخص محطة Ust Luga، فقد تم استئناف التشغيل بعد توقف دام لمدة ثلاثة أسابيع، لكن مصفاة Tuapse ظلت خارج الخدمة بعد استهدافها في شهر يناير، قبل أن يتم إعادة تشغيلها في أواخر شهر أبريل 2024. وهذا ما يعكس الاختلاف في مدة الانقطاعات ما بين المصافي، والتي تعتمد إلى حد كبير على الوحدات المتضررة فيها، كما يوضح الشكل (18).

الشكل (18)
انعكاسات التوترات الجيوسياسية على صناعة تكرير النفط الروسية
خلال الربع الأول من عام 2024
(ألف برميل/يوم)



المصدر: معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) - أبريل 2024.



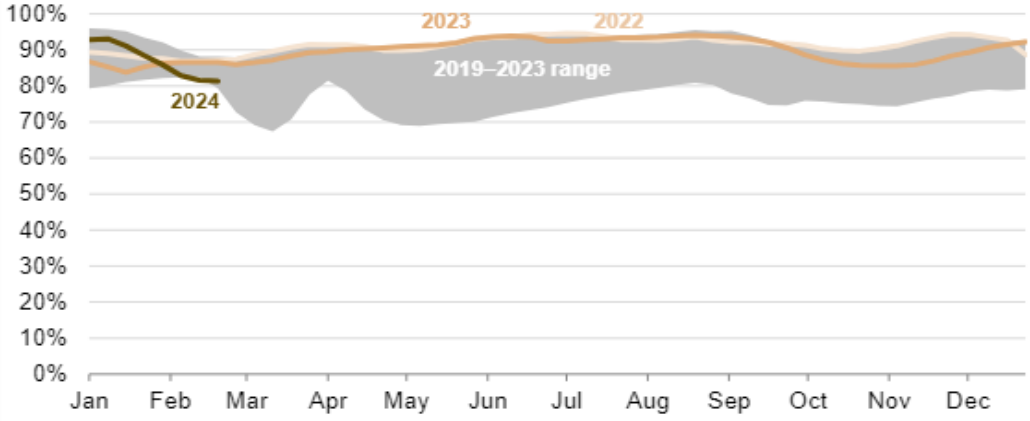
وفيما يتعلق بالمنتجات النفطية الروسية المكررة، يلاحظ أن إنتاج الديزل كان الأكثر تضرراً خلال الربع الأول من عام 2024، حيث مثل انخفاض بنسبة 26% من إجمالي الانقطاعات، تزامناً مع تزايد خسائر الإنتاج خلال شهر مارس 2024 لتصل إلى 100 ألف ب/ي أو 5% من إجمالي إمدادات الديزل الروسية، يلي ذلك زيت الوقود المتبقي (25%)، والنافثا (11%)، ووقود الطائرات (10%) والغازولين (9%). وقد انعكست خسائر إنتاج مصافي التكرير إلى حد ما على صادرات المنتجات النفطية الروسية لتتخفّف خلال الفترة (ديسمبر 2023 - مارس 2024) بمقدار حوالي 150 ألف ب/ي، شكلت صادرات الديزل نسبة بلغت نحو 48% من الإجمالي.

أما فيما يخص المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد انخفضت بنحو 380 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 35.1 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: أولاً: تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يناير والنصف الأول من شهر فبراير 2024. وفي هذا السياق، تشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أنه منذ أوائل شهر يناير 2024، انخفض معدل تشغيل مصافي التكرير الأمريكية بنسبة 11%، ليصل إلى 80.6% خلال الأسبوعين المنتهيين في التاسع والسادس عشر من فبراير، وهو أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2022. ويأتي هذا الانخفاض الحاد في معدل تشغيل مصافي التكرير نتيجة لانخفاض نشاط المصافي العاملة في ساحل الخليج الأمريكي الذي شهد أكبر انخفاض، وهو المصدر الرئيسي لانخفاض معدل تشغيل المصافي الأمريكية خلال تلك الفترة. ومن المحتمل أن يكون انخفاض معدل تشغيل المصافي نتيجة لاضطرابات الطقس البارد، بالإضافة إلى الصيانة المخطط لها التي بدأت في وقت أبكر من المعتاد وكان لها تأثير كبير على نشاط التكرير الأمريكي¹⁰. حيث بدأت أعمال الصيانة في مصفاتي Motiva Port Arthur وMarathon Galveston Bay، واللذان تمثلان معاً حوالي 7% من إجمالي الطاقة التكريرية الأمريكية، أو أكثر من 1 مليون ب/ي من طاقة المعالجة. هذا وقد تم إغلاق مصفاة Whiting لتكرير النفط بولاية Indiana الأمريكية البالغة طاقتها الإنتاجية نحو 435 ألف ب/ي بسبب انقطاع التيار الكهربائي غير المخطط له، مما كان له دور

¹⁰ صيانة مصافي التكرير تُعد جانباً أساسياً في صناعة النفط. ويتضمن ذلك إغلاق وحدات مختلفة داخل المصافي لفحص وإصلاح وتحديث المعدات والبنية التحتية. وتشمل مهام الصيانة النموذجية تنظيف المعدات واستبدالها، والتحقق من التآكل، ومعالجة مشكلات السلامة، وتنفيذ التحديثات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة والامتثال البيئي. وتعتبر صيانة المصافي عملية ضرورية لضمان التشغيل الآمن والموثوق للمصافي، لأنها تساعد على منع انقطاع التيار الكهربائي غير المخطط له ونقل من مخاطر الحوادث. وعادة ما يتم التخطيط للصيانة الروتينية لتتزامن مع فترات انخفاض الطلب، مثل موسم الخريف، لتقليل انقطاع إمدادات الوقود.

رئيسي في انخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير في الغرب الأوسط الأمريكي بنسبة 10% منذ الأسبوع الأول من شهر يناير 2024، كما يوضح الشكل (19).

الشكل (19)
معدل التشغيل الأسبوعي لمصافي التكرير الأمريكية (%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ثانياً: انخفاض نشاط مصافي التكرير الأوروبية على خلفية بداية موسم الصيانة المكثفة، وضعف النشاط الصناعي، وتراجع متطلبات قطاع النقل – لا سيما وقود الطائرات، وانخفاض متطلبات التدفئة بسبب الطقس المعتدل على غير المعتاد في مثل هذه الفترة من العام. وتجدر الإشارة إلى أن مصافي التكرير الأوروبية تحاول الحفاظ على إمدادات جيدة في السوق المحلية وسط التأثير السلبي للتطورات الجيوسياسية على جانب العرض. وفي المقابل، ارتفع أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، بدعم من تحسن الطلب على معظم المنتجات النفطية في كوريا الجنوبية وأستراليا، والانتعاش الطفيف في قطاع الخدمات وتحسن قطاع التصنيع في اليابان، إلى جانب التعافي المطرد في الحركة الجوية ونشاط التنقل وزيادة الطلب على المواد الأولية في صناعة البتروكيماويات، كما يوضح الجدول (12) والشكل (20).

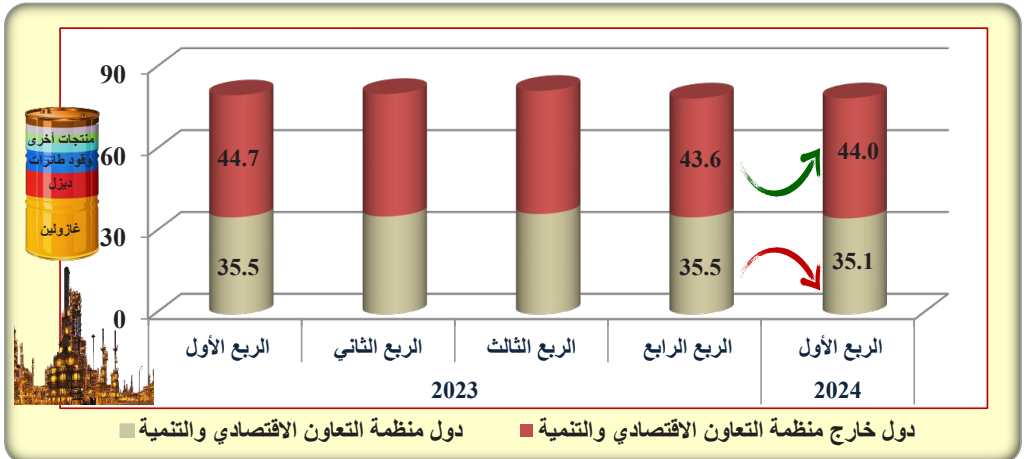


الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2023 – 2024)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	التغير عن
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	35.5	35.5	35.1	(0.380)	(0.370)
الأمريكتين	18.0	18.5	18.2	(0.340)	0.110
أوروبا	11.3	11.2	11.0	(0.160)	(0.260)
آسيا/المحيط الهادئ	6.2	5.8	5.9	0.120	(0.220)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	44.7	43.6	44.0	0.520	(0.620)
الصين	14.6	14.6	14.6	0.070	0.070
الهند	5.4	5.1	5.3	0.150	(0.100)
دول الشرق الأوسط	7.4	7.6	7.9	0.310	0.440
روسيا	5.7	5.4	5.3	(0.170)	(0.410)
دول أمريكا اللاتينية	3.5	3.5	3.5	0.030	0.080
أفريقيا	1.7	0.8	0.9	0.090	(0.760)
دول أخرى*	6.6	6.6	6.6	0.040	0.060
الإجمالي العالمي	80.2	79.1	79.1	0.140	(1.090)

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (20)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2023-2024)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

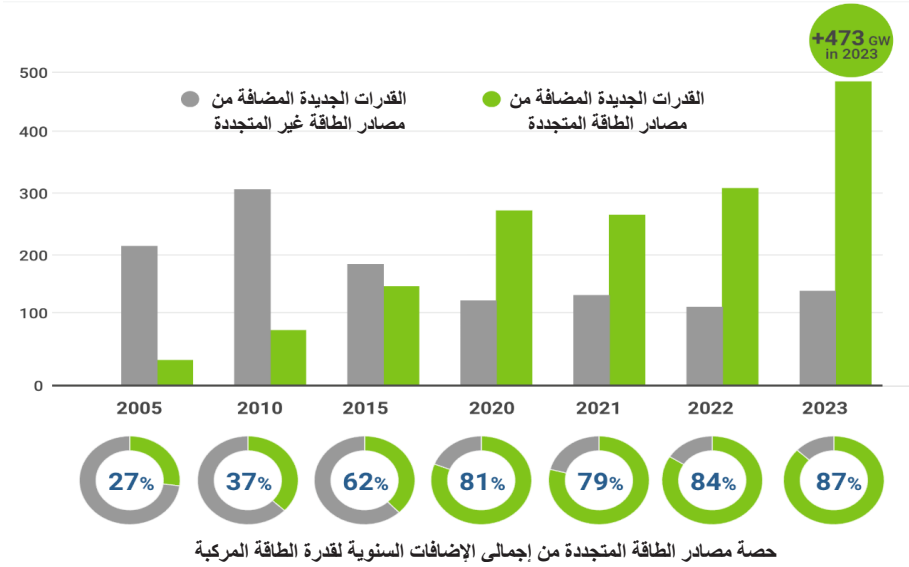
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

بلغ إجمالي القدرات المضافة من الطاقة المتجددة إلى مزيج الطاقة العالمي نحو 473 جيجاواط في عام 2023، وفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، استحوذت الطاقة الشمسية على نسبة 73% من هذا النمو، حيث شهدت الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموزعة (معظمها على الأسطح) للأنظمة السكنية والتجارية نمواً قياسيًّا في العديد من الدول العالم – بما في ذلك أستراليا وفرنسا وألمانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وتركزت القدرات الجديدة المضافة في كل من الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب، لتشكّل معاً 83% من الإجمالي. وقد حققت الصين تطوراً ملحوظاً خلال عام 2023، حيث أن نسبة 85% من طاقتها المضافة كانت من مصادر متجددة، مدفوعة بانخفاض تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق المرافق، فضلاً عن سياساتها الداعمة في مجالي الطاقة والصناعة في الأعوام الأخيرة.

وكانت السياسات الحكومية المواتية، جنباً إلى جنب مع التطورات الجيوسياسية وانخفاض التكاليف، سبباً رئيسياً في تحفيز النمو السريع للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي – أسرع أسواق العالم توسعاً – حيث شهد طفرة غير عادية في نشر مصادر الطاقة المتجددة، مدفوعة بتعزيز التركيز على السياسات، وزيادة المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة وزيادة القدرة التنافسية من حيث التكلفة لمصادر الطاقة المتجددة. وقد أدى ذلك إلى تحقيقه ارتفاع بنحو 56 جيجاواط أو بنسبة 37% في قدرة الطاقة الشمسية الكهروضوئية منذ عام 2022 وحوالي 17 جيجاواط في طاقة الرياح. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان قانون خفض التضخم الذي قدم مجموعة من الإعفاءات الضريبية هو الدافع الرئيسي للاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن رؤية أمثلة مماثلة في جميع أسواق الطاقة المتجددة سريعة التوسع، مما يدل على الدور الحاسم الذي يلعبه دعم السياسات الحكومية في نشر مصادر الطاقة المتجددة، كما يوضح الشكل (21).



الشكل (21) الإضافات السنوية لقدرة الطاقة المركبة، (2023-2005) (جيجاواط/ عام)



المصدر: IRENA, Tracking COP28 outcomes: Tripling renewable power capacity by 2030

وعلى الرغم من الإضافات القياسية في قدرات الطاقة المتجددة، إلا أن سيناريو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة عند 1.5 درجة مئوية¹¹، يظهر عدم كفاية التقدم المحرز، لا سيما فيما يتعلق بمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030، وتطوير السيارات الكهربائية، وقدرة التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وزيادة الاستثمارات في توليد الطاقة المتجددة والشبكات والمرونة. حيث لا يزال يتركز اتجاه النشر القائم لمصادر الطاقة المتجددة في المقام الأول في كل من الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن العديد من الدول النامية لم تستفيد بشكل واضح من توافر مصادر الطاقة المتجددة – لا سيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء – حيث لا يزال نحو 567 مليون شخص غير قادرين على الوصول إلى الكهرباء. علاوة على ذلك، ومن أجل تحقيق هدف مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات الذي تم الاتفاق عليه خلال قمة مؤتمر المناخ

¹¹ يصف مساراً لانتقال الطاقة يتماشى مع الهدف المناخي المتمثل في الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن الحالي إلى 1.5 درجة مئوية، مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة، وهو يعطي الأولوية للحلول التقنية المتاحة، والتي يمكن توسيع نطاقها لتحقيق هذا الهدف.

(COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2023، فمن الضروري الاستفادة من جميع أشكال الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المرتبطة بها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مقدرة العالم على تحقيق هدف مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات غير مضمونة وصعبة التحقيق، حيث يجب نشر 7.2 تيراواط إضافية من الطاقة المتجددة للوصول إلى الهدف البالغ 11 تيراواط بحلول عام 2030. حيث تشير التوقعات الحالية للأعوام السبعة المقبلة إلى صعوبة تحقيق ذلك الهدف، دون تدخلات سياسية حكومية عاجلة. ووفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة عند 1.5 درجة مئوية، ستحتاج مجموعة العشرين (G20) وحدها إلى تنمية قدرتها في مجال الطاقة المتجددة من أقل من 3 تيراواط في عام 2022 إلى حوالي 9.4 تيراواط بحلول عام 2030، وهو ما يمثل أكثر من 80% من الإجمالي العالمي. كما أن الالتزامات التي تم التعهد بها في المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لاتفاق باريس حتى أكتوبر 2023، هي أقل من نصف المطلوب للوفاء بالالتزام العالمي بزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، في حين أن الالتزامات التي تم التعهد بها في خطط وسياسات الطاقة الوطنية لا يفي بعضها إلا بنحو 30% فقط.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التوسع في وسائل النقل الكهربائية في عام 2023 - لا سيما النقل البري - كان أقل من الوتيرة المطلوبة وفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة عند 1.5 درجة مئوية، الذي يتوقع ارتفاع وسائل النقل الكهربائية إلى ما يقرب من 7% بحلول عام 2030. وقد كان الإطلاق الناجح لنماذج السيارات الكهربائية الجديدة، والحوافز المالية، وتحسين البنية التحتية للشحن، من الدوافع القوية للتوسع خلال الأعوام الأخيرة. ومع ذلك، يجب أن يزيد المخزون العالمي من السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والمركبات الكهربائية الهجينة من نحو 40 مليون في عام 2023 إلى 360 مليون في عام 2030، أي تسعة أضعاف، وهو هدف لا يمكن تحقيقه بمعدلات النمو الحالية.

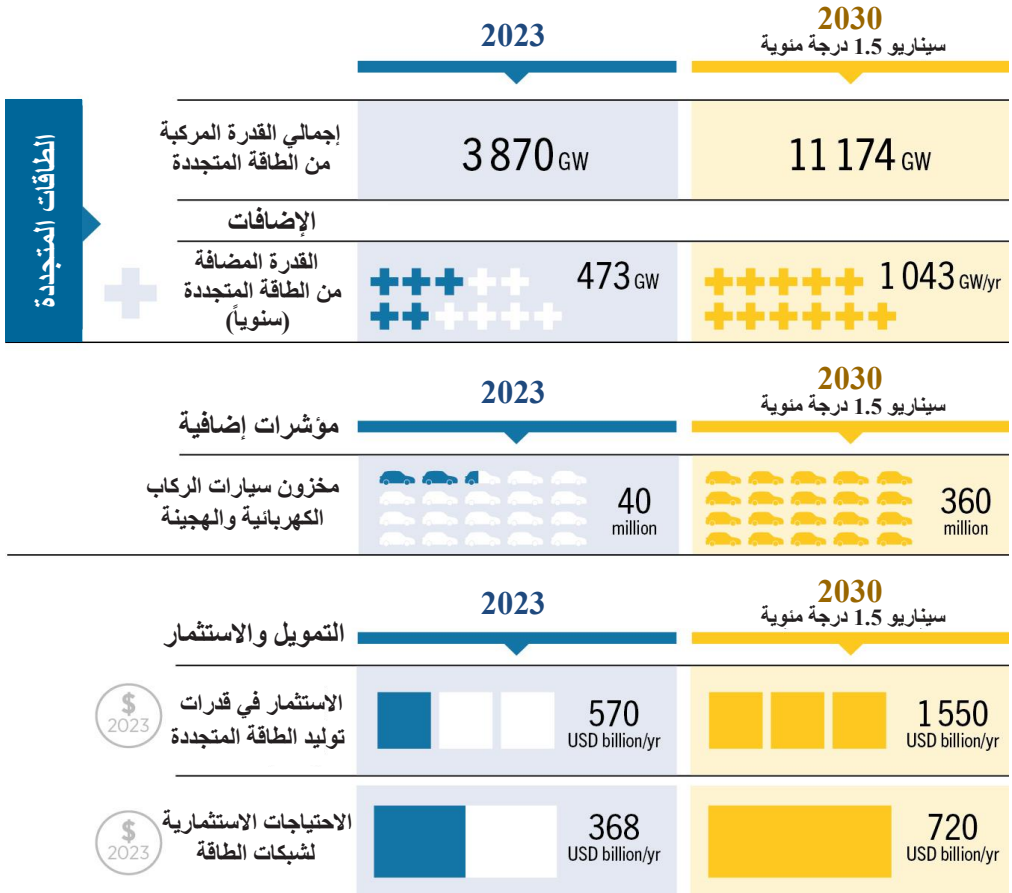
كما أظهرت مبيعات المضخات الحرارية، الضرورية لإزالة الكربون من قطاع التدفئة، علامات التباطؤ، حيث نمت تلك المبيعات بنسبة 11% على مستوى العالم في عام 2022 - لا سيما في أوروبا (38%)، ويرجع ذلك جزئياً إلى مخاوف تتعلق بأمن الطاقة. ومع ذلك، تظهر البيانات



الأولية انخفاض المبيعات العالمية من المضخات الحرارية بنسبة 3% في عام 2023، حيث انخفضت تلك المبيعات في معظم الأسواق الأوروبية – لا سيما في بولندا – بحوالي 5% على أساس سنوي. بينما كانت الصين هي السوق الرئيسي الوحيد الذي شهد ارتفاع ملحوظ بنسبة 12%، بدعم من الانعكاس الإيجابي لرفع قيود كوفيد – 19 على النشاط الاستهلاكي، كما يوضح الشكل (22).

الشكل (22)

تتبع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28):
مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030



المصدر: IRENA, Tracking COP28 outcomes: Tripling renewable power capacity by 2030.

هذا وتتطلب مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة المركبة ثلاث مرات بحلول عام 2030 التزاماً موازياً بزيادة قدرات تخزين الكهرباء بشكل كبير. وفي هذا السياق، يُعد تنفيذ نظام تخزين البطارية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أنظمة طاقة مرنة. وفي عام 2022، وصل إجمالي السعة العالمية لتخزين البطاريات على نطاق الشبكة إلى 28 جيجاواط، مما يمثل زيادة بنسبة 75% مقارنة بعام 2021، استحوذت الصين والولايات المتحدة الأمريكية على غالبية هذه الإضافات في القدرات. وتعمل بعض الاقتصادات الكبرى على الترويج لنشر تخزين البطاريات من خلال الحوافز المالية والإعانات والأموال المخصصة للبحث والتطوير. كما يُعد تخزين الطاقة المائية بالضخ أيضاً تقنية راسخة ومجدية اقتصادياً ومعتمدة، وقد بلغ إجمالي سعة تخزين الطاقة المائية المثبتة عالمياً حوالي 140 جيجاواط في عام 2023.

بشكل عام، تواجه صناعة الطاقة المتجددة حالياً تحديات كبيرة، حيث أن ارتفاع تكاليف التمويل، وقضايا سلسلة التوريد – الاختناقات التي تواجه بعض التقنيات وزيادة المعروض في السوق في تقنيات أخرى – وغيرها من الحواجز تؤثر على نطاق واسع على الصناعة. وقد واجه قطاع طاقة الرياح، على وجه الخصوص، انتكاسات بسبب استمرار المزايدات في التركيز بشكل ضيق للغاية على خفض الأسعار، وبالتالي إضاعة الفرص لتحسين سلاسل التوريد، وزيادة المرونة في مواجهة تقلبات الأسعار، وخفض تكاليف توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة. ويتجلى هذا الأمر بشكل أكثر وضوحاً في قطاع طاقة الرياح البحرية، الذي لم يحقق بعد القدرة التنافسية الكاملة مع مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، ولا يزال يعتمد على الدعم الحكومي لتطوير سلاسل توريد إقليمية قوية وتنافسية، ويجب على صانعي السياسات معالجة هذه التحديات الجديدة بشكل مباشر، بما يساهم في تحقيق هدف مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة المركبة ثلاث مرات بحلول عام 2030.



رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

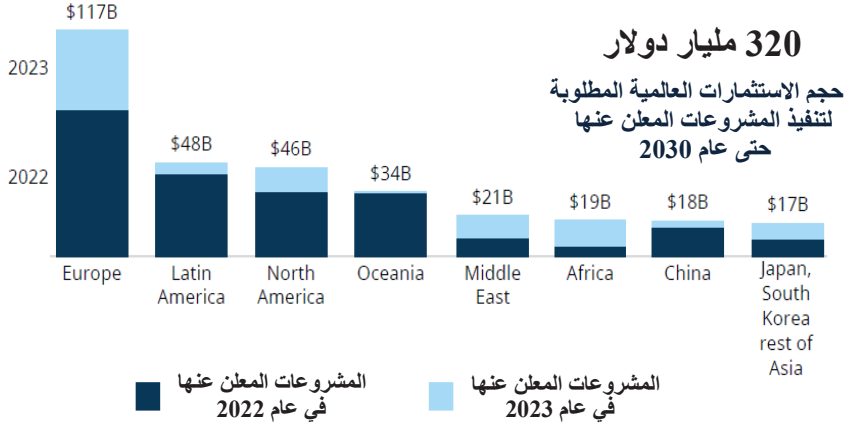
يُنظر إلى الهيدروجين النظيف على نطاق واسع باعتباره عنصراً رئيسياً في تحولات الطاقة العالمية، ولا سيما لقدرته على إزالة الكربون من القطاعات التي يصعب تخفيفها، مثل الصناعات الثقيلة (الأسمنت والصلب والمواد الكيميائية)، والنقل الثقيل (النقل بالشاحنات والشحن، والطيران). ومن شأن اقتصاد الهيدروجين العالمي أن يغير الجغرافيا السياسية للطاقة، ومن الممكن أن يصبح محركاً للنمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات الناشئة والنامية التي تتمتع العديد منها بوضع جيد يؤهلها لأن تصبح المحرك الأول في تطوير سلسلة القيمة الجديدة للهيدروجين النظيف، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير. وقد أصدرت العديد من دول العالم بالفعل استراتيجيات وخرائط طريق لتفعيل طموحاتها. ويتطلب تحقيق الأهداف المناخية لعام 2050، أن تزيد مستويات إنتاج الهيدروجين النظيف بمقدار 20 ضعف لتصل إلى 40 مليون طن بحلول عام 2030، مع توقع أن يأتي نحو ثلثي الإنتاج من مصادر الطاقة المتجددة في حين أن الباقي سيكون من النوع المنخفض الكربون.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الامتثال لسيناريو 1.5 درجة مئوية بموجب اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ، يجب أن يصل الإنتاج العالمي من الهيدروجين النظيف إلى 500 مليون طن بحلول عام 2050، الأمر الذي يتطلب استثمارات مترakمة بقيمة 25 تريليون دولار بين عامي 2023 و2050 – أي ما يقرب من 1 تريليون دولار سنوياً، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يخصص حوالي 50% منها لإنتاج الهيدروجين، ونحو 25% للبنية التحتية الخاصة به، و25% للاستخدام النهائي. وعلى النقيض من هذه الاحتياجات الرأسمالية الهائلة المطلوبة، بلغ إجمالي الاستثمارات العالمية في الهيدروجين النظيف في عام 2022 نحو 6 مليار دولار فقط.

ومن الممكن أن تكون بعض اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية من بين المنتجين الأقل تكلفة للهيدروجين النظيف على مستوى العالم بسبب ما تتمتع به من موارد طاقة متجددة وفيرة، مما قد يجعلها تستحوذ على حصة تتراوح ما بين 25% إلى 50% من إجمالي الإنتاج العالمي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد مشروعات إنتاج الهيدروجين المتجدد ومنخفض الكربون قيد التنفيذ من 230 مشروع في عام 2022 إلى 435 مشروع في عام 2023، وتصل حجم الاستثمارات العالمية المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات نحو 320 مليار دولار، كما يوضح الشكل (23).

الشكل (23)

الاستثمارات العالمية المطلوبة لتطوير المشروعات المعلنة التي تغطي سلسلة قيمة الهيدروجين حتى عام 2030، (مليار دولار)



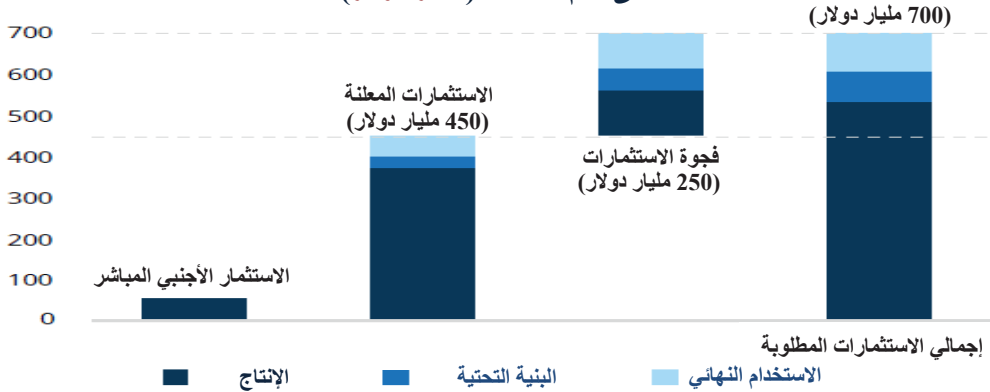
المصدر: World Bank, Scaling Hydrogen financing in Emerging Markets and Developing Countries, 2024.

يتركز الجزء الأكبر من هذه المشروعات على الهيدروجين المتجدد (412 مشروع)، مقابل 23 مشروع للهيدروجين منخفض الكربون. ويقع نحو 25% من إجمالي المشروعات في اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية (باستثناء الصين). ومن أكبر المشروعات المعلن عنها وأكثرها تقدماً هو مشروع نيوم في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ قيمته 8.5 مليار دولار، كما وقعت سلطنة عُمان مؤخراً ست اتفاقيات بقيمة 20 مليار دولار مع مطورين عالميين لبناء محطات لإنتاج الهيدروجين المتجدد، كما تم الإعلان عن 65 مشروع آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتشير دراسات البنك الدولي بشأن السيناريوهات والمشروعات قيد الإعداد إلى أن الاقتصادات الناشئة والنامية لديها القدرة على جذب استثمارات في الهيدروجين النظيف بأكثر من 10 أضعاف المستويات الحالية. مع توقع أن يمثل الهيدروجين من الطاقة المتجددة، الذي يتطلب رأس مال أكبر من أنواع الهيدروجين الأخرى، حوالي 80% من احتياجات الاستثمار والتمويل لإنتاج الهيدروجين النظيف. وفي هذا السياق، يقدر مجلس الهيدروجين الاستثمارات المطلوبة لتمويل إنتاج الهيدروجين النظيف حتى عام 2030 بمبلغ 700 مليار دولار، أي نحو 100 مليار دولار سنوياً، مقارنة بنحو 450 مليار دولار من الاستثمارات المتضمنة في المشروعات قيد التنفيذ، كما يوضح الشكل (24).



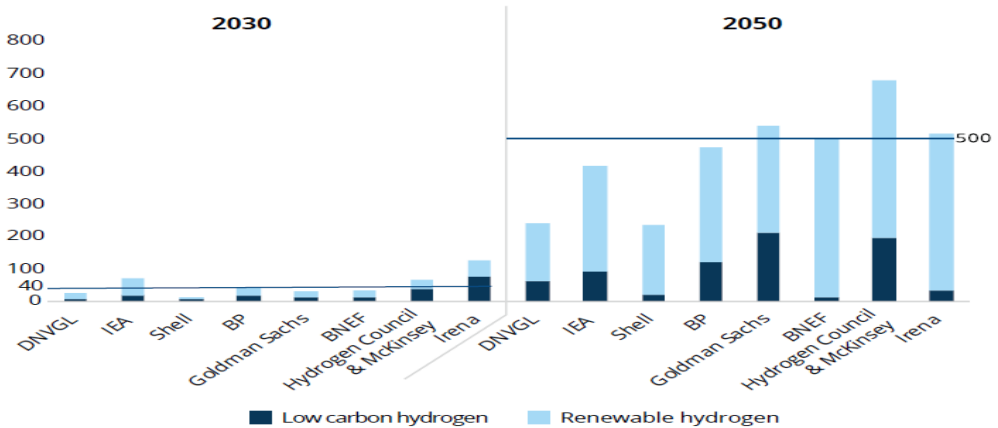
الشكل (24) الاستثمارات المطلوبة لتمويل إنتاج الهيدروجين النظيف في الاقتصادات النامية والناشئة حتى عام 2030، (مليار دولار)



المصدر: World Bank, Scaling Hydrogen financing in Emerging Markets and Developing Countries, 2024.

وبشكل عام، تتراوح توقعات إنتاج الهيدروجين النظيف لعام 2030 ما بين 11 إلى 90 مليون طن سنوياً، وسيكون النطاق أضيق نسبياً في عام 2050، حيث يتوقع تراوح الإنتاج ما بين حوالي 235 إلى 682 مليون طن سنوياً. وتشير كافة السيناريوهات إلى أن الطلب العالمي على الهيدروجين النظيف في عام 2050، سيكون أكبر بكثير من إجمالي الطلب الحالي، مع هيمنة الهيدروجين المتجدد على الحصة الأكبر من إنتاج الهيدروجين النظيف، كما يوضح الشكل (25).

الشكل (25) الإنتاج العالمي من الهيدروجين النظيف وفقاً للتوقعات المختلفة، (مليون طن/سنوياً)



المصدر: World Bank, Scaling Hydrogen financing in Emerging Markets and Developing Countries, 2024.

يذكر أن تكلفة الهيدروجين النظيف تُعد مشكلة رئيسية في اعتماده ونشره على نطاق واسع، وتختلف تلك التكلفة بشكل كبير حسب المنطقة والدولة ونوع المشروعات. وبينما تركز أغلب الاهتمام حتى الآن على استراتيجيات خفض تكاليف التكنولوجيا، فإن تكاليف التمويل حظيت باهتمام أقل. ويُعد الهيدروجين النظيف حالياً أكثر تكلفة من الهيدروجين التقليدي المنتج من الوقود الأحفوري. وتعتبر فجوة التكلفة هذه العامل الرئيسي وراء اعتبار مشروعات الهيدروجين النظيف غير قابلة للتطبيق. حيث تبلغ تقديرات التكلفة الأساسية للمشروعات الأفضل في فئتها مع افتراضات متقابلة 1 دولار/كجم لإنتاج الهيدروجين التقليدي، و2 دولار/كجم لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، و3 دولار/كجم لإنتاج الهيدروجين المتجدد (أي الهيدروجين المنتج من الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، على التوالي. وسوف يتطلب خفض التكلفة للهيدروجين المتجدد عملاً جماعياً في مجالات متعددة. حيث ستكون هناك حاجة إلى الإبداع التكنولوجي، واقتصاديات الحجم الكبير، من أجل خفض تكاليف الطاقة المتجددة، والبنية التحتية للنقل. إن فهم المخاطر التي تزيد من تكلفة رأس المال والحد منها سيكون له نفس القدر من الأهمية، وكلما انخفضت تكلفة الهيدروجين المتجدد بشكل أسرع، قل الدعم المالي المطلوب لإنتاجه.

وأخيراً، أوضح البنك الدولي أن هناك العديد من الفوائد التي تنتظر الاقتصادات النامية والناشئة القادرة على المنافسة والتي تختار المشاركة في عملية إنتاج الهيدروجين النظيف، حيث سيساهم ذلك في دعم التخفيف من آثار تغير المناخ، مع تزايد توافر الموارد ذات الصلة - وخاصة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة. علاوة على ذلك، فإن إدراج الاقتصادات النامية والناشئة ضمن الدول المحركة الأوائل من شأنه أن يعزز سلسلة قيمة الهيدروجين النظيف العالمية التي قد تسفر عن فوائد كبيرة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تمثل المواءمة بين تخفيف آثار تغير المناخ وفوائد التنمية فرصة لتعزيز العدالة المناخية.



خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2024 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. تأكيد مجموعة أوبك+ على الاستمرار في الحفاظ على استقرار السوق النفطية

في بداية عام 2024، جددت الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك (مجموعة أوبك+) المشاركة في إعلان التعاون "DOC"¹² الموقع في 10 ديسمبر 2016 وتمت المصادقة عليه في الاجتماعات اللاحقة، الالتزام الكامل بالوحدة والتماسك، فضلاً عن الاستمرار في الجهود الحثيثة للحفاظ على استقرار السوق النفطية.

علاوة على ذلك، أكدت الدول الأعضاء في منظمة أوبك من جديد التزامها الراسخ بالأهداف المشتركة المتمثلة في الوحدة والتماسك داخل المنظمة ومع الدول المنتجة من خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون. مع الإشارة إلى أن الجهود الاستثنائية التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون واضحة في دعم الاقتصاد العالمي للتغلب على العديد من التحديات التي شهدتها الأعوام العديدة الماضية، بما في ذلك جائحة كوفيد - 19.

كما أكدت مجموعة أوبك+ على أن المستويات غير المسبوقة من التعاون والحوار والاحترام المتبادل والثقة ستظل هي الأساس لهذه الجهود التعاونية المستمرة للمضي قدماً، لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، فضلاً عن الاقتصاد العالمي ككل.

2. تمديد العديد من دول أوبك+ لتخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية خلال الربع الثاني 2024

نوهت منظمة أوبك في الثالث من شهر مارس 2024 إلى إعلان العديد من دول أوبك+ تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغ إجماليها حوالي 2.2 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. ويتم احتساب هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024 وفقاً للاجتماع الوزاري رقم "35" لدول أوبك+،

¹² Declaration Of Cooperation

بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية المعلن عنها في شهر أبريل 2023 والتي تم تمديدتها حتى نهاية عام 2024، على النحو الموضح في الجدول (13).

وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية على الإنتاج من قبل كل من: المملكة العربية السعودية (1 مليون ب/ي)، والعراق (223 ألف ب/ي)، والإمارات (163 ألف ب/ي)، والكويت (135 ألف ب/ي)، وكازاخستان (82 ألف ب/ي)، والجزائر (51 ألف ب/ي)، وعمان (42 ألف ب/ي). وسيتم بعد ذلك إعادة تلك التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً للظروف السائدة في السوق النفطية.

فضلاً عن الخفض الطوعي الذي أعلنته روسيا بمقدار 471 ألف ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2024، والذي سيكون من إنتاج وصادرات النفط الخام على النحو التالي:

- شهر أبريل 2024 (350 ألف ب/ي من الإنتاج، و121 ألف ب/ي من الصادرات).
- شهر مايو 2024 (400 ألف ب/ي من الإنتاج، و71 ألف ب/ي من الصادرات).
- شهر يونيو 2024 (471 ألف ب/ي من الإنتاج).

ويأتي خفض روسيا الطوعي لإنتاجها إضافة إلى الخفض الطوعي البالغ 500 ألف ب/ي الذي أعلنت عنه سابقاً في أبريل 2023، والذي يمتد حتى نهاية ديسمبر 2024. يذكر أنه سيتم خفض الصادرات من متوسط مستويات الصادرات لشهري مايو ويونيو 2023.



الجدول (13)
إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الربع الثاني 2024
(ألف برميل/يوم)

مستوى الإنتاج خلال الربع الثاني 2024	التخفيضات الإضافية الطوعية في نوفمبر 2023	التخفيضات الطوعية في أبريل 2023	مستوى الإنتاج المطلوب خلال عام 2024 ¹³	
8978	-1000	-500	10478	السعودية
3997	-223	-211	4431	العراق
2912	-163	-144	3219	الإمارات
2413	-135	-128	2676	الكويت
1500			1500	نيجيريا
908	-51	-48	1007	الجزائر
277			277	الكونغو
169		-8	177	الجابون
70			70	غينيا الاستوائية
21224	-1572	-1039	23835	دول أوبك - 9
9099	-350*	-500	9949	روسيا
1753			1753	المكسيك
1468	-82	-78	1628	كازاخستان
759	-42	-40	841	عُمان
551			551	أذربيجان
401			401	ماليزيا
196			196	البحرين
124			124	جنوب السودان
83			83	بروناي
64			64	السودان
14498	-474	-618	15590	دول خارج أوبك - 11
35722	-2046	-1657	39425	مجموعة دول أوبك+

ملاحظة: اتفاق مجموعة دول أوبك+ لا يشمل كل من ليبيا وإيران وفنزويلا.

* الخفض الإضافي الطوعي لشهر أبريل 2024.

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

¹³ المتفق عليه في الاجتماع الوزاري رقم "35" لمجموعة دول أوبك+ الذي عُقد في الرابع من شهر يونيو 2023.

تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الوزاري رقم "35" لمجموعة أوبك+ الذي عقد في الرابع من يونيو 2023 أكد على الأهمية الحاسمة للالتزام بالامتنال الكامل، والاشتراك في مفهوم التعويض. علاوة على ذلك، أشار الاجتماع رقم "53" للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمجموعة أوبك+ الذي عقد في الثالث من أبريل 2024، إلى أن الدول المشاركة في إعلان التعاون التي لديها كميات زائدة في الإنتاج لأشهر يناير وفبراير ومارس 2024 ستقدم خطط التعويضات التفصيلية الخاصة بها إلى منظمة أوبك بحلول 30 أبريل 2024. وفي ضوء ما سبق، عقدت في بداية شهر مايو 2024 ورشة عمل فنية لخبراء فنيين من العراق وكازاخستان، وخبراء الصناعة من المصادر الثانوية التي تقدم بيانات عن إنتاج الدول المشاركة في إعلان التعاون، بهدف مشاركة خطط التعويض للعراق وكازاخستان عن كميات الإنتاج الزائد لأشهر يناير وفبراير ومارس 2024، والتي بلغ إجماليها نحو 602 ألف ب/ي للعراق ونحو 389 ألف ب/ي لكازاخستان، **على النحو الموضح في الجدول (14)**. مع الإشارة إلى أن أي فائض في الإنتاج قد ينشأ في شهر أبريل 2024 سيتم استيعابه في خطط التعويضات المعنية خلال الأشهر المتبقية من عام 2024.

الجدول (14) خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان (ألف برميل/يوم)

الدولة	فائض الإنتاج التراكمي الفترة من يناير إلى مارس 2024	خطة التعويض								
		أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
العراق	602	-	50	50	50	50	50	100	100	152
كازاخستان	389	-100	18	-	-	131	-	299	40	-

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

3. استحواذ أربع دول على الجزء الأكبر من نمو الإمدادات النفطية العالمية على المدى القريب تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى استحواذ 4 دول على أكثر من 80% من النمو في إمدادات النفط العالمية حتى عام 2025، وهم:



-الولايات المتحدة الأمريكية

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج المزيد من النفط الخام والسوائل البترولية أكثر من أي دولة أخرى. وفي هذا السياق، يذكر أنه عقب انخفاض إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى أقل من 10 مليون ب/ي في منتصف عام 2020، ارتفع الإنتاج إلى 13.3 مليون ب/ي في أواخر عام 2023 نتيجة لزيادة كفاءة الحفر. وعلى الرغم من الانخفاض قصير المدى في أوائل عام 2024 بسبب اضطرابات الطقس الشتوي، يتوقع أن يرتفع إنتاج السوائل البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 400 ألف ب/ي في عام 2024 وبمقدار 800 ألف ب/ي في عام 2025.

-كندا

ارتفع إنتاج النفط الخام في كندا بشكل مطرد خلال العقد الماضي، مدفوعاً بتطور إنتاج الرمال النفطية في مقاطعة ألبرتا. ولكن في الآونة الأخيرة، تباطأ النمو في هذه المنطقة بسبب اختناقات التوزيع التي تحد من القدرة على نقل النفط الخام إلى ما هو أبعد من أسواق التكرير المحلية، بما في ذلك مصافي تكرير النفط الخام على طول ساحل الخليج الأمريكي. هذا ومن المتوقع أن يساهم مشروع خط أنابيب Trans Mountain Expansion (TMX)، والذي يمكن أن يبدأ تشغيله هذا العام، في زيادة وصول كندا إلى أسواق النفط الخام العالمية من الموانئ الواقعة على ساحل المحيط الهادئ. وتشير بعض المصادر إلى أن خط أنابيب TMX قد اكتمل تقريباً وأن شركة Trans Mountain Corporation تخطط لتشغيله في وقت ما في النصف الأول من عام 2024، ويتوقع أن تصل قدرته التشغيلية إلى نحو 600 ألف ب/ي، وهو ما سوف يقلل من الخصم الحالي على النفط الخام الكندي ويؤدي إلى زيادة الإنتاج.

- البرازيل

يوجد عدد من الاكتشافات والمشروعات النفطية البحرية الهامة قيد التطوير في البرازيل، مما سيؤدي إلى زيادة إنتاجها من النفط الخام. ومن أهمها، منصات الإنتاج والتخزين البحرية العائمة Tupi و Buzios و Sapinhoá في حوض سانتوس، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من منصات الإنتاج والتخزين البحرية العائمة في حقل Mero الواقع في حوض كامبوس في جنوب المحيط الأطلسي. ويذكر أن شركة بتروبراس (شركة النفط الوطنية البرازيلية) قد أعلنت عن خطط لإنشاء 11 منصة

FPSO جديدة حتى عام 2027، ومن المتوقع أن تبدأ في العمل خلال الفترة حتى عام 2025 وهو ما سيؤدي إلى زيادة إنتاج البرازيل.

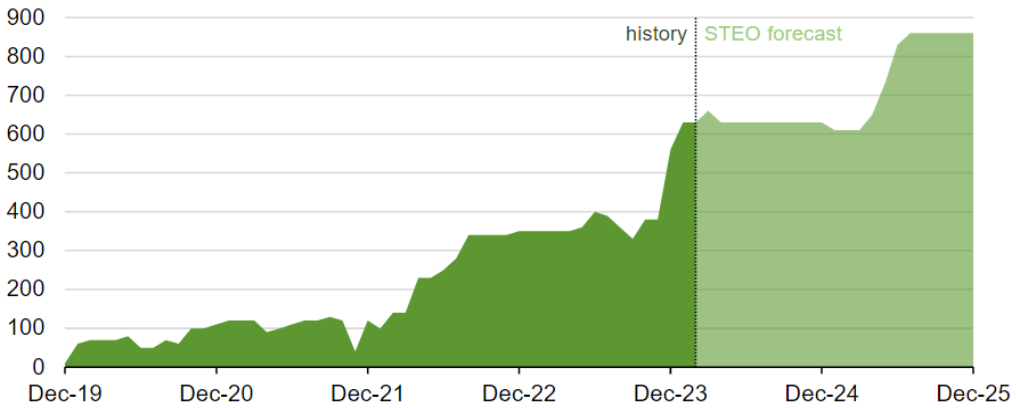
- غيانا

برزت غيانا، التي تقع على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية، كمساهم كبير في نمو الإمدادات العالمية من النفط الخام. ومنذ بدء الإنتاج في عام 2019، زادت غيانا إمداداتها من النفط الخام لتصل إلى نحو 645 ألف ب/ي في بداية عام 2024، وتركز الإنتاج بشكل رئيسي في منطقة Stabroek، كما يوضح الشكل (26).

وتشير أحدث التقديرات لموارد النفط والغاز الطبيعي القابلة للاستخراج في غيانا إلى امتلاكها أكثر من 11 مليار برميل مكافئ من النفط، وتقع موارد النفط والغاز الطبيعي المكتشفة حالياً قبالة الشاطئ داخل حوض Guyana-Suriname في المحيط الأطلسي.

الشكل (26)

الإنتاج الشهري من النفط الخام في غيانا، (ديسمبر 2019 – ديسمبر 2025)
(ألف برميل/يوم)



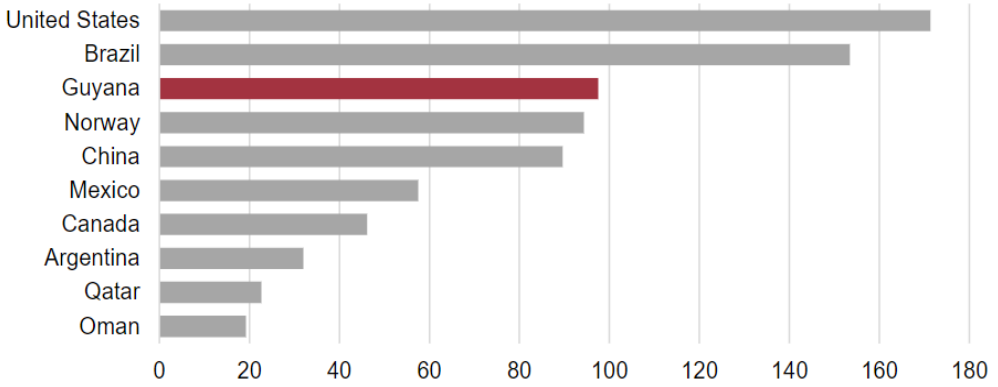
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن غيانا زادت إنتاج النفط الخام بمتوسط سنوي بلغ نحو 98 ألف ب/ي من عام 2020 إلى عام 2023، مما يجعلها ثالث أسرع دولة منتجة من خارج أوبك نمواً في الإنتاج. وكان إنتاج النفط الخام أكبر مساهم في النمو الاقتصادي لغيانا، ولا سيما في عام 2022 الذي شهد نمو



اقتصاد غيانا بمعدل 62.3%، وهو أعلى نمو عالمي في ذلك العام، وفقاً لصندوق النقد الدولي،
كما يوضح الشكل (27).

الشكل (27)
معدل التغير السنوي في إنتاج بعض دول خارج أوبك من النفط الخام، (2020 – 2023)
(ألف برميل/يوم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن معظم النمو في إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل وغيانا هو نتيجة لمشروعات طويلة الأجل كانت قيد التطوير لعدة أعوام، وبالتالي، يفترض أنه من المرجح أن يبدأ عمل تلك المشروعات قبل نهاية عام 2025. ومع ذلك، من الممكن حدوث بعض المشكلات المتعلقة بالتصاريح أو متطلبات رأس المال أو العقبات الفنية أو غيرها من التأخيرات غير المتوقعة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغير تدفقات التجارة العالمية يمكن أن يؤثر على قدرة هذه المصادر الجديدة على الوصول إلى الأسواق العالمية. وعلى وجه التحديد، تؤثر التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على حركة السفن في البحر الأحمر، وإذا تصاعدت، فقد تحد من القدرة على تجارة النفط المنقول بحراً إلى الأسواق العالمية. وبالمثل، فإن التطورات الجارية حول مستويات المياه المنخفضة نسبياً في قناة بنما، والتي بدأت تنحسر، يمكن أن تؤثر على التدفقات التجارية، حيث أن استخدام قناة بنما للشحن هو أمر هام حتى تتمكن براميل النفط الخام من الوصول بكفاءة إلى الأسواق الخارجية.

سادساً: التطورات المتعلقة بتغير المناخ

1. حوار الطاقة رفيع المستوى بين منظمة أوبك ورئاسة مؤتمر تغير المناخ (COP29)

في جهد تاريخي مشترك لتعزيز التعاون وتعزيز الشمولية، عقدت منظمة أوبك حوار رفيع المستوى مع رئاسة مؤتمر تغير المناخ (COP29) الذي سيعقد في مدينة باكو، بجمهورية أذربيجان، خلال الفترة (11 – 22) نوفمبر 2024. وقد توصل الحوار إلى بعض المخرجات، من أهمها:

- الاتفاق على التعاون بهدف تحقيق طموحات ناجحة ونتائج شاملة في مؤتمر المناخ (COP29).
 - التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال العمل المناخي للنهوض بأهداف ومبادئ وغايات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاق باريس التابع لها، مما يسمح لكل دولة برسم مسارها الخاص بناء على ظروفها الوطنية. والنهج من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي يمكنهم المساهمة فيها.
 - تبادل الاهتمامات والتطلعات المشتركة فيما يتعلق بالعمل المناخي الطموح والمتوازن والشامل الذي يأخذ في الاعتبار مبادئ المساواة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية.
 - الالتزام بتعزيز جميع الحلول والتقنيات القابلة للتطبيق التي ستمكن جميع الدول من المساهمة في العمل المناخي العالمي، بطريقة محددة وطنياً، مع الأخذ في الاعتبار الظروف والمسارات والنهج الوطنية المختلفة لكل دولة.
 - التشديد على أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP29) يمثل فرصة للتأكيد على ضرورة التنويع الاقتصادي بطريقة تتوافق مع احتياجات وأولويات وموارد جميع الدول، لا سيما في سياق تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وضمان أمن الطاقة.
- هذا وقد أكدت منظمة أوبك على أنه "لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمواجهة تحدي المناخ، والمضي قدماً، وأن هناك حاجة إلى مسارات متنوعة". كما تم تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة لعقد ثلاثة مؤتمرات متتالية لتغير المناخ في الدول المشاركة في "ميثاق التعاون - COC"¹⁴، وهذا مؤشر على أن منتجي النفط يجب أن يكونوا جزءاً من الحلول لمواجهة تحدي المناخ". حيث عُقد مؤتمر

¹⁴ OPEC+ Charter Of Cooperation.



المناخ (COP28) في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسيعقد مؤتمر المناخ (COP29) في مدينة باكو بجمهورية أذربيجان، كما سيعقد مؤتمر المناخ (COP30) في مدينة بيليم بجمهورية البرازيل الاتحادية التي انضمت إلي ميثاق التعاون بين دول أوبك+ في بداية عام 2024. وفي هذا السياق، يذكر أنه تم إنشاء ميثاق التعاون خلال الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة أوبك+ في يوليو 2019، وهي عبارة عن منصة دائمة مخصصة لتعزيز التعاون بشأن التحديات والفرص طويلة المدى لصناعة النفط، بهدف المساهمة في تأمين إمدادات الطاقة وتحقيق الاستقرار الدائم.

وتشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع إنتاج البرازيل من 3.7 مليون ب/ي في عام 2022 إلى 4.8 مليون ب/ي في عام 2028، وأن تكون البرازيل أحد المساهمين الرئيسيين في نمو الإمدادات النفطية العالمية من خارج منظمة أوبك. كما تعد البرازيل أيضاً رائدة في مجال الطاقة المتجددة، مما يوضح أنه من الممكن الاستثمار بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة وفي الوقت نفسه إنتاج النفط لتلبية الطلب العالمي المستقبلي، حيث يبلغ مجموع استثماراتها في قطاع الطاقة على مدى الأعوام الخمس المقبلة أكثر من 100 مليار دولار.

وعلى خلفية النمو السكاني والطلب على الطاقة الذي يلوح في الأفق، فإن سياسات الطاقة الحكيمة والمستويات المقابلة من الاستثمارات تؤكد أن النفط والطاقة المتجددة ليس بمنافسين. والحقيقة هي أن الإنتاج الضخم لتقنيات الطاقة المتجددة من غير الممكن تحقيقه في الوقت الحالي بدون النفط أو مشتقاته. حيث لا يمكن إنتاج توربينات الرياح دون استخدام المنتجات البترولية النهائية مثل الألياف الزجاجية والبلاستيك؛ وهناك حاجة أيضاً إلى المنتجات البترولية مثل الإيثيلين لإنتاج البوليمرات التي تغطي الخلايا الكهروضوئية على الألواح الشمسية، وبطاريات الليثيوم في المركبات الكهربائية. وفي هذا الصدد، أكدت منظمة أوبك الاستثمار في الكفاءات التشغيلية الأولية والنهائية، ونشر الخبرات الواسعة لإزالة الكربون من صناعة النفط، وحشد التقنيات المبتكرة مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والقيام باستثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين، وتعزيز اقتصاد الكربون الدائري، مما سيساهم في تحولات الطاقة العادلة والمنظمة والشاملة التي تأخذ في الاعتبار جميع الظروف والمسارات والنهج الوطنية. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يتطلّعوا إلى توفير طاقة موثوقة للجميع، إلى جانب خفض الانبعاثات، وبطريقة محددة على المستوى الوطني بما يتناسب مع ظروف كل دولة.

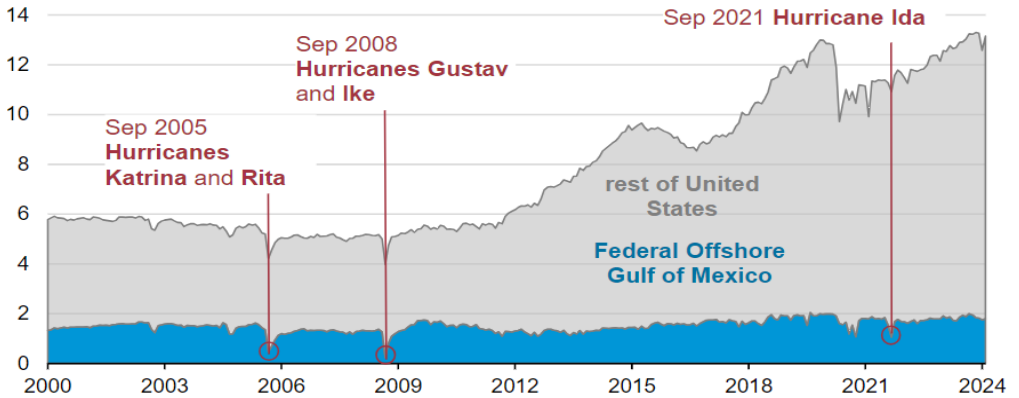
2. موسم الأعاصير¹⁵ القوي المتوقع يمثل خطراً على صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة

يتوقع أن يكون موسم الأعاصير شديداً بشكل خاص في المحيط الأطلسي خلال هذا العام، مع احتمال حدوث 30 عاصفة أو أكثر، وفقاً لتقارير من AccuWeather الصادرة خلال شهر أبريل 2024. وتتوقع جامعة ولاية Colorado الأمريكية بالمثل حدوث نحو 23 عاصفة خلال هذا العام. وفي هذا السياق، فإن احتمالية حدوث موسم أعاصير قوي أدت إلى زيادة خطر انقطاع الإنتاج المرتبط بالطقس في صناعة النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتؤثر الأعاصير في المقام الأول على أسواق النفط من خلال تعطيل إنتاج النفط الخام وعمليات التكرير. حيث يتركز إنتاج النفط الخام البحري الأمريكي في خليج المكسيك الذي شكل نحو 14% من إجمالي الإنتاج الأمريكي في عام 2023، ويمكن أن يتأثر هذا الإنتاج بشكل كبير باضطرابات الطقس، التي تجبر وحدات الإنتاج البحرية العائمة للنفط والغاز الطبيعي على التعامل مع بعض أشد المخاطر المرتبطة بالأعاصير والعواصف الاستوائية، ويجب أن يكون لديها إجراءات طارئة لإجلاء الموظفين غير الأساسيين ووقف الإنتاج مؤقتاً. **ويوضح الشكل (28)** تأثير اضطرابات الطقس على إنتاج النفط الخام الأمريكي خلال الفترة (2000 – 2024).

الشكل (28)

الإنتاج الشهري من النفط الخام الأمريكي، (يناير 2000 – فبراير 2024)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

¹⁵ يحدد المركز الوطني الأمريكي للأعاصير التابع للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي بأنه يمتد من 1 يونيو حتى 30 نوفمبر، وعادة ما تكون الأعاصير الأكثر شدة في شهر أغسطس وأوائل شهر سبتمبر.

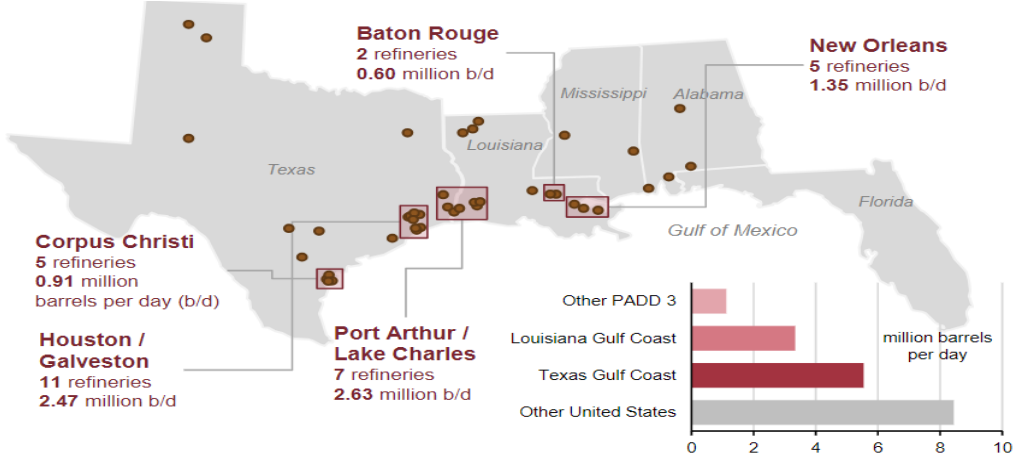


كما يتأثر تكرير النفط الخام بالأعاصير في أجزاء معينة من ساحل الخليج الأمريكي – لا سيما المصافي الواقعة على طول ساحل خليج تكساس ولويزيانا التي تمثل ما يقرب من نصف طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تعرض هذه المرافق لخطر الفيضانات أو انقطاع التيار الكهربائي المرتبط بالعواصف أو الأعاصير، مثل مرافق الإنتاج البحرية العائمة التي تضطر إلى إجلاء الموظفين غير الأساسيين وإيقاف الإنتاج مؤقتاً تجنباً لإصابة الموظفين أو إتلاف المرافق.

هذا وتبلغ القدرة التكريرية لمنطقة ساحل خليج تكساس حوالي 5.5 مليون ب/ي، ويوجد بها أكبر المصافي الأمريكية – بما في ذلك مصفاة Motiva في Port Arthur البالغة طاقتها التكريرية 626 ألف ب/ي، ومصفاة خليج Galveston التابعة لشركة Marathon بطاقة 593 ألف ب/ي، ومصفاة ExxonMobil بطاقة 610 ألف ب/ي، ومصافي Beaumont و Baytown بطاقة تكريرية تبلغ نحو 564 ألف ب/ي. وتمثل المصافي الواقعة على ساحل خليج لويزيانا طاقة إضافية تبلغ 3.3 مليون ب/ي، بما في ذلك مصفاة Garyville التابعة لشركة Marathon والتي تبلغ طاقتها 596 ألف ب/ي ومصفاة Baton Rouge التابعة لشركة ExxonMobil والتي تبلغ طاقتها حوالي 523 ألف ب/ي. وتمثل منطقتا التكرير (منطقة ساحل خليج تكساس ومنطقة ساحل خليج لويزيانا) مجتمعتان نحو 48% من إجمالي طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن غير المرجح أن يؤثر مسار إعصار واحد أو عاصفة كبرى على أكثر من مجموعة واحدة من المصافي. ومع ذلك، نظراً للحجم الإجمالي لطاقة التكرير في أي من المنطقتين، يمكن إيقاف تشغيل أكثر من 1 مليون ب/ي بشكل مؤقت تحسباً لعاصفة كبيرة، كما يوضح الشكل (29).

وقد يتم إيقاف العمليات في مصافي التكرير التي تتعرض لأضرار جسيمة أو فيضانات بسبب الأعاصير والعواصف عن العمل لفترات أطول، كما أن الأضرار الناجمة عن العواصف الكبرى تكلف في أغلب الأحوال الكثير لإصلاحها. وفي الحالات الشديدة، قد يؤدي هذا الضرر إلى إغلاق المصفاة بشكل دائم. فعلى سبيل المثال، تم إغلاق مصفاة Alliance التابعة لشركة Phillips 66 بولاية لويزيانا، نتيجة أضرار جسيمة ناجمة عن العواصف.

الشكل (29) مراكز تكرير النفط في بعض ولايات ساحل الخليج الأمريكي (القدرة التكريرية في يناير 2023)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

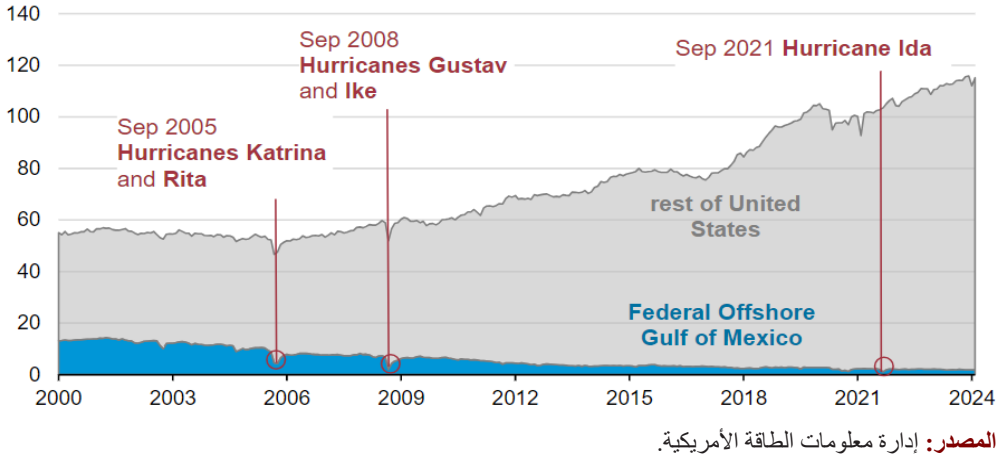
من جانب آخر، يمكن للإعصار أيضاً أن يقلل إنتاج الغاز الطبيعي في ساحل الخليج الأمريكي، والذي يتكون في الغالب من إنتاج الغاز المصاحب. ومع ذلك، كان للأعاصير الأخيرة تأثير أقل بكثير على إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في ساحل الخليج الأمريكي الذي استحوذ على حصة قدرت بأقل من 2% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2023، انخفاضاً من حصة بلغت نحو 17% في عام 2005 عندما أوقف إعصار Katrina و Rita كميات كبيرة من إنتاج الغاز الطبيعي، كما يوضح الشكل (30).

ويمكن أن تؤثر الأعاصير على الطلب على الغاز الطبيعي الأمريكي من خلال توقف عمليات تصدير الغاز الطبيعي المسال. حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نحو 13 مليار قدم مكعب/يوم من طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال الواقعة على ساحل الخليج، مما يجعلها عرضة للاضطرابات المرتبطة بالطقس مثل الأعاصير. وعلى الرغم من أن منشآت الغاز الطبيعي المسال تتمتع عموماً بمستويات عديدة من الحماية من التأثير المباشر، إلا أن الأعاصير يمكن أن تلحق الضرر بالبنية التحتية الكهربائية والبحرية وتعيق حركة السفن. فعلى سبيل المثال، تسبب إعصار Laura، إلى توقف



مؤقت لصادرات الغاز الطبيعي المسال من مرافق Sabine Pass وCameron للغاز الطبيعي المسال في ولاية لويزيانا في شهر أغسطس 2020.

الشكل (30) الإنتاج الشهري من الغاز الطبيعي المسوق الأمريكي، (يناير 2000 – فبراير 2024) (مليار قدم مكعب/يوم)



ويعد مركز العاصفة هو العامل الرئيسي المحدد لشدة تأثيرها على أسواق النفط والغاز، تليها شدة العاصفة. ومن غير المرجح أن تؤثر العاصفة الشديدة التي تؤثر على منطقة ليس لديها طاقة إنتاجية أو تكريرية على إجمالي الإمدادات الأمريكية. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر الأعاصير على الاستهلاك المحلي. ففي الحالات التي تواجه فيها المناطق إعصاراً كبيراً أو أي حالة طوارئ أخرى، يمكن أن تؤدي التغيرات في سلوك المستهلك إلى ارتفاعات قصيرة المدى في الطلب على الوقود، مما قد يؤثر على الأسعار بسبب نقص الإمدادات المحلية أو الشراء بدافع المخاوف. ويمكن للأعاصير والعواصف الاستوائية أيضاً تعطيل سلاسل التوريد للمنتجات البترولية، حيث يمكن أن تؤدي إلى انقطاعات قصيرة المدى في عمليات النقل، مما يؤدي إلى نقص في الإمدادات المحلية.

وتشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية على المدى القصير، إلى تأثير إنتاج النفط الخام بموسم الأعاصير القوي خلال هذا العام. في حين لن ينخفض نشاط المصافي بشكل واضح. ومع ذلك، فإن التأثيرات الموسمية للانكماش الاقتصادي المرتبط بالأعاصير يتم تسجيلها جزئياً في التغيرات الموسمية الشهرية على جانبي الطلب والإمدادات.

3. ارتفاع منسوب مياه البحار قد يعطل بشدة شحنات النفط الخام

قد يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحار إلى تعطيل شحنات النفط الخام بشكل كبير، وهو ما يهدد أمن الطاقة في الدول التي تعتمد على الاستيراد مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان، مع تعرض العديد من أكبر محطات الموانئ في العالم للفيضانات، وفقاً للتقرير الصادر عن مركز الأبحاث China Water Risk (CWR)، الذي أشار إلى إن ذوبان الجليد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة يمكن أن "يطلق العنان لارتفاع لا يمكن إيقافه لعدة أمتار في مستوى سطح البحر، وهو لن يؤدي إلى إغراق موانئ النفط الرئيسية وتعطيل تجارة النفط العالمية فحسب، بل سيغمر أيضاً المصافي الساحلية والمنشآت البتروكيماوية". وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد أكدت من قبل على أنه في ظل الاتجاهات الحالية، يمكن أن يرتفع متوسط مستويات سطح البحر بأكثر من 1 متر بحلول نهاية القرن، وأنه لا يمكن استبعاد أن يصل هذا الارتفاع إلى نحو مترين.

وأشار التقرير إلى أن البنية التحتية البحرية المستخدمة لتصدير واستيراد النفط الخام – لا سيما الموانئ المنخفضة، ستكون معرضة بشكل خاص لارتفاع منسوب مياه البحار. حيث يتوقع أن تتأثر 12 من أكبر 15 محطة ناقلة بارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد، بما في ذلك خمس محطات في آسيا، مما قد يؤثر على شحنات النفط الخام إلى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية وهولندا.

ومع احتمال أن تكون الدول الآسيوية الأكثر تضرراً، فيتعين عليها أن تقود الطريق في تحسين مرونة البنية الأساسية للموانئ. حيث تستورد اليابان وكوريا الجنوبية نحو 75% من احتياجاتهما من النفط الخام من موانئ معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد. وحذر التقرير من إنه إذا لم يتم الإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة ضمن العتبة الرئيسية البالغة 1.5 درجة مئوية، فقد يصل ارتفاع مستوى سطح البحر إلى أكثر من 1 متر، مما سيعرض المزيد من البنية التحتية للموانئ للخطر.



سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوبك خلال الربع الأول من عام 2024 بنحو 269 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.2 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الإمدادات من كل من الكويت والعراق وليبيا والجزائر، ويأتي ذلك تزامناً مع إعلان العديد من دول مجموعة أوبك+ عن تخفيضات طوعية إضافية يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون ب/ي (من ضمنها خمس دول أعضاء في منظمة أوبك استحوذت على نسبة 71.6% من إجمالي الخفض)، بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية، كما يوضح الجدول (15) والشكل (31).

الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2023-2024)*

كمية الصادرات (مليون ب/ي)		قيمة الصادرات (مليار دولار)	
الربع الأول	18.626	136.1	2023
الربع الرابع	16.745	132.1	
الربع الأول*	16.476	121.9	2024
الربع الرابع 2023	(0.269)	(10.1)	التغير عن
الربع الأول 2023	(2.150)	(14.1)	

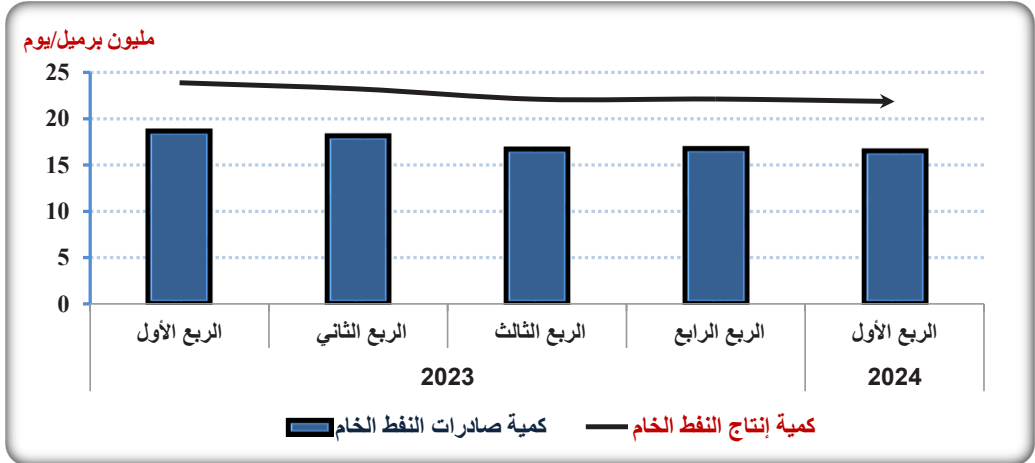
* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقديرات أولية.

الشكل (31)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصدراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك،
(2024-2023)



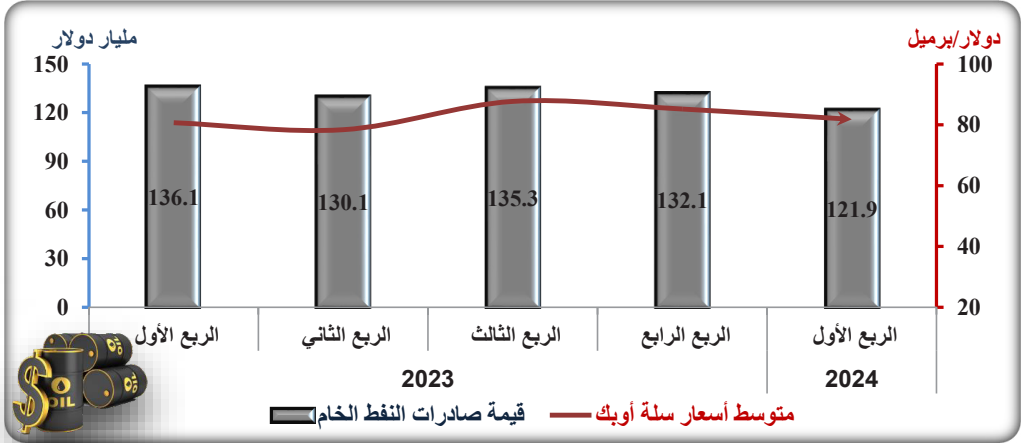
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض كمية الصادرات ومتوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2024 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع. فقد انخفضت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 10.1 مليار دولار، أي بنسبة 7.7% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 121.9 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 14.1 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 10.4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (15) والشكل (32).



الشكل (32)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك،
(2024-2023)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2024، حيث استمر تباطؤ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، وتشديد الأوضاع المالية وما يصاحبه من ضغوط على الأنشطة الاقتصادية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ويتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوبك+¹⁶ بتمديد خفض الإجمالي الطوعي على إنتاجها البالغ 1.572 مليون ب/ي في الربع الثاني من عام 2024، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية البالغة 1.031 مليون ب/ي المعلن عنها في أبريل 2023 وتم تمديدتها حتى نهاية عام 2024¹⁷، وهو ما قد يكون له انعكاساً سلبياً على

¹⁶ تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.
¹⁷ الجدول رقم (13) في التقرير.

الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2024، إلى أن ميزان المخاطر التي تواجه أفاق منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها. وتبرز الاضطرابات في البحر الأحمر عدم القدرة على التنبؤ بالتداعيات المحتملة. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى استمرار التضخم والضغوط المالية، وضبط أوضاع المالية العامة، واحتمال تدهور الأوضاع الجغرافية – الاقتصادية، وتكرار الصدمات المناخية، فضلاً عن إمكانية حدوث تباطؤ عالمي مفاجئ (بما في ذلك تعثر تعافي الصين) يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤثر سلباً على اقتصادات الدول المصدرة للنفط.

ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سيرتفع إلى 84.76 دولار/برميل في الربع الثاني من عام 2024. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض بنسبة 2.5% ليصل إلى 78.60 دولار/برميل في عام 2024.

وفي هذا السياق، يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن من المتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً خلال الربع الثاني من عام 2024 من استمرار استهداف البنية التحتية للمصافي الروسية وسط الأزمة الروسية الأوكرانية – الأمر الذي من شأنه تقييد صادرات المنتجات النفطية الروسية، والانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات، وقرار دول أوبك+ بالإبقاء على سياساتها الإنتاجية الحالية، فضلاً عن مؤشرات التحفيز الاقتصادي في الصين، وبداية موسم القيادة الصيفي.



ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني 2024، اقتراب السوق النفطية من حالة Contango وهي الحالة التي ترتفع فيها قيمة العقود المستقبلية للنفط الخام عن قيمة العقود لأقرب شهر استحقاق، في ظل تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية نتيجة انحسار المخاوف بشأن نقص الإمدادات الفورية. يأتي ذلك إلى جانب التوقعات بشأن إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، على خلفية استمرار التضخم، مما قد يؤدي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وتراجع الطلب في أكبر مستهلك عالمي للنفط.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها¹⁸ في الربع الثاني من عام 2024 بنحو 290 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 69.8 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2024 بنحو 1 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 70.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض مقارنة بالتوقعات السابقة. هذا ومن المتوقع أن يحظى نمو الإمدادات النفطية من خارج أوبك بدعم أساسي من النفط الصخري الأمريكي، والرمال النفطية في كندا، والمشروعات البحرية في أمريكا اللاتينية وبحر الشمال. وفي هذا السياق، ستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2024 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج. بينما يتوقع أن تشهد الإمدادات النفطية أكبر انخفاض لها في روسيا.

ومن جانب آخر، يشير "تقرير إنتاجية الحفر" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر مايو 2024 إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Anadarko، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia) خلال الربع الثاني من عام 2024 إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 9.838 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2024 بحوالي 290 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 103.8 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع الطلب على وقود الطائرات والغازولين في الولايات

¹⁸ تشمل أنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023.

المتحدة الأمريكية في ظل تحسن نشاط السفر الجوي والنقل البري، والطلب القوي على المواد الخام المستخدمة في صناعة البتروكيماويات – لا سيما غاز البترول المسال. ويتوقع انتعاش الطلب الإقليمي على وقود الطائرات والغازولين في أوروبا، مع تحسن نشاط البتروكيماويات الذي يدعم الطلب على النافثا. والنشاط الاقتصادي الإيجابي في دول آسيا/المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يتوقع أن تشهد الصين طلب قوي على المنتجات النفطية على خلفية النشاط الاقتصادي القوي المتوقع وسط تحسن نشاط التصنيع، وارتفاع الطلب على المواد الخام البتروكيماوية، وبالتالي زيادة الطلب على النافثا.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2024 بنحو 2.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 104.5 مليون ب/ي، وهو تقريباً نفس مستوى التوقعات السابقة. في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2024 بنحو 260 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.1 مليون ب/ي، مع استحوذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا النمو. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.5% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 58.4 مليون ب/ي، مع استحوذ الصين على الجزء الأكبر من هذا النمو.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: التباين في تعافي أداء الاقتصادات العالمية، واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار مجموعة دول أوبك+ خلال الاجتماع الوزاري رقم "37" الذي عقد في الثاني من يونيو 2024، بتمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023، والبالغة 1.65 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2025. فضلاً عن تمديد التخفيضات الإضافية الطوعية المعلن عنها في نوفمبر 2023، والبالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024، قبل أن يتم إلغاء هذه التخفيضات بعد ذلك بشكل تدريجي متساوي على أساس شهري حتى نهاية شهر سبتمبر 2025، ويمكن إيقاف الزيادة الشهرية أو عكسها (تحويلها لخفض) وفقاً لظروف السوق النفطية. ويعكس ذلك الجهد المستمر والدؤوب لتعزيز الجهود الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)